

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة-



نيابة العمادة للدراسات العليا
والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية حول:

السياسة الخارجية الجزائرية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر ل.م.د.

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الأستاذ: نوري عزيز

السنة الجامعية

2023/2024

تمهيد

تركز أهمية البحث في السياسة الخارجية الجزائرية على مصدرين أساسيين، يركز الأول على كون السياسة الخارجية مصدرا هاما من مصادر الحصول على الشرعية للنظم السياسية في الغالب، وهذا يعبر عن التداخل الشديد بين السياستين الخارجية والداخلية،

والثاني يؤكد على أن السياسة الخارجية للدولة هي جزئيا عبارة عن ردود أفعال للسياسة الدولية التي تمثل مجموع السياسات الخارجية لأعضاء المجتمع الدولي.

حيث تبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية تتطلب موقفا إزاءها أو أسلوب لخصم يتطلب رد فعل تجاهه، أو تنبؤ بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له، ويبحث صانعو السياسة الخارجية العديد من الموضوعات مثل: إلى أي مدى يتضمن الموقف المائل أمامهم المصالح المعنية لدولتهم؟ وهل المصالح حيوية أم ثانوية؟ وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف أن تمس هذه المصالح على نحو جوهري أم هامشي؟، وهكذا يبدأ العمل على ضرورة تحرك الدولة لحماية مصالحها بدأوا في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء إمكانات الدولة المتاحة بما في ذلك إمكانات حلفائها المحتملين والمؤكدين، وكذلك إمكانات التحرك الدولية المضادة، والخبرات السابقة لتحرك الدولة في مواقف مماثلة، إن وجدت، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة وذلك حتى يصلوا إلى اختيار أنسب بديل بينهما فيكون هو القرار المتخذ.

بالارتكاز على هذا الطرح يتضح أن مسار السياسة الخارجية الجزائرية ومنذ فترة ما بعد الاستقلال يأخذ هذا الاتجاه ولكن بمستويات مختلفة حسب طبيعة القضايا والمواقف المختلفة التي تعرضت لها الجمهورية، خصوصا بالأبعاد التي تأخذها القضايا الداخلية في النظام الدولي، مثل قضية الإرهاب التي عانت منها الجزائر لفترة طويلة ما أثر على السياسة الخارجية الجزائرية بوجه عام انطلاقا من قضية أمنية داخلية نسبيا، وبالنظر إلى تعريف السياسة الخارجية نجد أنها تشير في جانب منها إلى "مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية سعيا إلى تحقيق أهدافها، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما؛ إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية" الأمر الذي نجده واقعا في تطور السياسة الخارجية الجزائرية على مراحل تطورها بين القوة والفتور .

تمهيد

فتحليل السياسة الخارجية مع تركيزه على الدولة في ارتباطها بالبيئة الدولية ينتج ما يمكن تسميته بالمنظور "الجزئي Micro" للعلاقات الدولية، وهو على خلاف المنظور "الكلي Macro" الذي يحاول تفسير العلاقات الدولية من مستوى النظام الدولي نفسه، يتيح للمحلل القدرة على بيان الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية وأيضاً يتيح له أن يأخذ في الاعتبار البيئة الداخلية للدولة محدد لذلك السلوك، على هذا الأساس يتضح ارتباط الجزائر ببيئتها الإقليمية والدولية عبر العديد من المسارات، منها:

- دور الجزائر المحوري في دعم قضايا التحرر في إفريقيا والعالم بشكل عام خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة.
- دور الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية وانضمامها لأغلب المنظمات الفاعلة في النظام الدولي.
- فترة العزلة السياسية انطلاقاً من توقيف المسار الانتخابي وانهيار التحول الديمقراطي، مما أعطى صورة مشوهة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي.
- عودة الجزائر إلى الساحة الدولية خصوصاً بعد هجمات 11 سبتمبر؛ 2001 والتي أعطت للجزائر دفعا استراتيجيا كبيرا فيما يخص مكافحة الإرهاب وطرق مواجهته.
- عودة الجزائر إلى الساحة الإقليمية حيث أصبحت مبادراً في أغلب الأزمات الأمنية مثل ليبيا ومالي، وكذلك الدور القاري الذي تلعبه الجزائر على مستوى منظمة الاتحاد الإفريقي ودعم الجهود الإفريقية في شتى المجالات.

استناداً إلى هذا، فالسياسة الخارجية الجزائرية كتفاعل سياسي دولي تتأثر وتتعلق بحركة صانع القرار الذي يعتبر الموجه الرئيسي والمتابع المستمر لديمومة نشاطها وحركتها كونها الميدان الفعلي لوظيفته، إلا إن الآراء تضاربت حول مدى وحجم هذا التأثير فهناك رأي يقول إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي ناتجة عن فعل مؤسساتي وتنظيمي وهيكلية وخاضعة بالوقت نفسه إلى معايير المشاركة السياسية لمؤسسات الدولة العليا وجهازها الحكومي والتشريعي، ولهذا فإن دور صانع القرار يتقلص إلى الحد الأدنى ويصبح بالتالي دوراً بسيطاً ومحددأً، لأن الدولة حسب أصحاب هذا الرأي هي منظومة مترابطة ومتكاملة من المؤسسات والهيئات والإدارات، وإن اتخاذ القرارات يتم بطريقة المشاركة الفعلية للعديد من المنظمات والمؤسسات التشريعية وبالتالي فإن سياسة الدولة الخارجية ستغدو عبارة عن ناتج الحركة المؤسساتية الهيكلية الداخلية للدولة.

أما الرأي الآخر فيمنح صانع القرار الدور الأكبر والذي يفوق عمل المؤسسات والتنظيمات المساهمة في إنتاجها كونه المتحدث الرسمي الأول باسم الدولة الأمر الذي برز جلياً على فترات حكم الرئيسيين السابقين الراحل هواري بومدين والمعزول عبد العزيز بوتفليقة ، وأصحاب هذا الرأي يعتبرون أن الدولة تتمثل وتتجسم عبر مؤسسة سياسية محددة يرأسها ويقف على هرمها شخص متمثل بصانع القرار.

وعليه، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي وحدة كلية غير متجزئة ، والأفعال السياسية الخارجية ناتجة عن عملية سياسية داخلية متكاملة تبدأ عند لحظة التفكير بقرار سياسي محدد؛ وتنتهي إلى الحالة التي يتم فيها إخراج هذا القرار وترجمته إلى تصرف وسلوك ظاهر وبارز ولملموس من قبل الدولة ، هذه الأفعال قد تبدو للبعض على أنها أفعال متجزئة وبعيدة عن سياسة الدولة العليا ولكن حقيقة القول إن جميعها هي التي تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فهي حركة علمية متكاملة مكونة من مجموع تلك الأفعال تسعى إلى تحقيق أهداف مرتبطة بالاستراتيجية العليا ، ومن هذا الباب تكتسب تلك الأهمية والخصوصية في مضمار عمل الجهاز الحكومي ويجري التركيز عليها في تحسين موقع الدولة في المجتمع الدولي وجعله فاعلاً ومؤثراً وذا مصداقية معلومة لدى الآخرين.

حيث تختلف الاستراتيجية العليا للدولة من حيث السلطة القائمة عليها، ومن حيث مستواها ومداهها ووسائلها، فالقيادة السياسية والعسكرية في الدولة هي التي تتولى الاستراتيجية العليا في حين تعتبر الاستراتيجية العسكرية ضمن نطاق النشاط العملي للقيادة العسكرية العليا، والاستراتيجية العليا هي التي تقدر وتحشد وتنمي كافة الإمكانيات والطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية قصد تحقيق أهداف السياسة الأمنية أو البعض منها.

فقد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأعلى أي الإستراتيجية العليا الشاملة _ بمفهوم السياسة أو قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأدنى، أي الإستراتيجية العسكرية أو العملياتية بمفهوم التخطيط أو الشؤون الإدارية، فالسياسة الأمنية هي التي ترسم وتحدد الهدف الذي تسعى الأمة أو الدولة لتحقيقه سواء بالسبل العسكرية أو سواها، في حين تعتبر الإستراتيجية الأمنية العليا الأداة التنفيذية للسياسة الأمنية أي أنها السياسة في مرحلة التنفيذ أو السياسة في مرحلة الحركة العنيفة أو القابلة للعنف، وفي كلا المستويين تكون السياسة الخارجية كجزء من الاستراتيجية العليا الشاملة للدولة على أساس سياسة مبنية على المستوى الداخلي ومطبقة خارجياً.

تمهيد

على هذا الأساس، السياسة الخارجية الجزائرية لم تنفصل عن الاستراتيجية العليا الشاملة للجمهورية الجزائرية بل بقت كجزء أساسي منها، فهي تركز على نفس مبادئ الجيش الوطني الشعبي الجزائري في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية، وعلى الرغم من هذه النظرة القيمة للسياسة الخارجية الجزائرية، غير أن الجانب البراغماتي والمصلحي لم يخرج أبدا عن مسارها في مختلف الأزمات والسلوكات الخارجية خصوصا في نطاقها الإقليمي، لأن هذا الطرح الذي يعتبر الإشكالية الحالية للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا مع تطور التهديدات الأمنية بكل أشكالها وأبعادها خصوصا الأزمة في ليبيا والأزمة في مالي والارتدادات الأمنية من الشرق الأوسط، الأمر الذي يفسر انخراط الجزائر في المبادرات الأمنية والسياسية التي تخص تخومها الإقليمي على نحو خاص؛ سواء الحوارات الأمنية مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أو العلاقات الأمنية والسياسية مع الدول المجاورة، الأمر الذي يدعم السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام.

المحور الأول: الإطار النظري لفهم السياسة الخارجية الجزائرية

تختلف نظريات السياسة الخارجية بشأن الهدف الأمسى للدول، في تفسير تحركاتها في البيئة الدولية بين التصور المادي للنظرية الواقعية وّما يجعل الدول في سياساتها الخارجية تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية وضمن أمنها ، والتصور الاجتماعي للنظرية البنائية التي تجادل بأن الدول - كفواعل اجتماعية - تسعى من خلال سياستها الخارجية لتأكيد هويتها الوطنية "المعايير الوطنية" وهويتها الدولية "السمعة الدولية" حتى تشعر بالرضا.¹

أولاً: السياسة الخارجية سياسة عامة من نوع خاص

الاتجاه الأول:

يرتكز هذا التعريف "للسياسة الخارجية" على بيان معنى المصطلحين الأساسيين اللذين يشتمل عليهما المفهوم وهما "السياسة" و"الخارجية":

○ **مصطلح "السياسة":** ينظر إليها باعتبارها تمثل خطة واضحة للعمل تصمم لخدمة أهداف محددة، أو اعتبارها سلسلة من الاستجابات المعتادة للأحداث التي تقع في البيئة الدولية، ويتميز المفهوم الأول بالفعالية، في حين يعبر الثاني عن ردود أفعال لبواعث خارجية، وهكذا فليس هناك اتفاق واضح على ما يعنيه مصطلح "السياسة" بالتحديد.

○ **مصطلح خارجية:** وفقاً لهذا الاتجاه يتم التمييز بين السياسة "الخارجية" عن المجالات الأخرى للأنشطة الحكومية من خلال طريقتين:

أ- **الأولى:** معاملة حدود الدولة كحدود إقليمية وأيضاً مفاهيمية Conceptual وفصل السياسة الخارجية عن السياسة "الداخلية"، فالسياسة "الخارجية" مثل السياسة "الداخلية" تصاغ في إطار الدولة، ولكن على عكس السياسة "الداخلية" فإنها توجه إلى وينبغي أن تنفذ في البيئة الخارجية لهذه الدولة، وفي هذا الإطار هناك من يعرف السياسة الخارجية باعتبارها "مجال السياسات الذي يربط بين الدولة القومية وبيئتها الدولية".

ب- **الثانية:** افتراض أن المجال الخارجي للنشاط الحكومي لا يشير فقط إلى اتجاه ولكن إلى نمط معين من السياسة يهتم بالمصالح الأمنية الجوهرية للدولة، ونظراً لأن هذه الطريقة تعرف السياسة الخارجية بأنها أكثر مجالات النشاط الحكومي خطورة وحساسية، فإن البعض قد رأى ضرورة حجتها بعيداً عن الجدال السياسي الداخلي، ويتمثل النقد الرئيسي لهذا الاتجاه في تعريف "السياسة الخارجية" في أن

¹ زيغوني راجح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ: وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"، مجلة سياسات

عربية، العدد 23 تشرين الثاني نوفمبر 2016، ص 86

الأنماط المتغيرة من العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية جعلت من الصعب بقاء هذا التمييز الصارم بين الدولة والبيئة الدولية، حيث بدا فصل السياسات الداخلية عن الخارجية أمراً تحكيمياً، فهناك عدد متزايد من الأنشطة الحكومية التي لا تتضح من حيث اتجاهها ما إذا كانت داخلية أم خارجية، كما أن هناك من يرفض الفصل في التحليل بين النظم السياسية القومية والدولية، ويؤكد على ارتباطها كوحدة للتحليل وهذا الارتباط يشير إلى أي سلسلة متعاقبة من السلوك الذي يبدأ في نظام ويكون له ردود أفعال في نظام آخر، ومن ثم فلا بد من الاهتمام بتحليل كل من تأثير السياسات الداخلية على النظم الدولية، وأيضا تأثير الأخيرة على الأولى.¹

من ناحية ثانية، فإن هذه الأنشطة الحكومية أصبحت تغطي مدى واسع من القضايا، يمتد ليشمل قضايا تتعلق بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتعبئة الموارد الأساسية... الخ، وكلها قضايا تعد ذات أهمية محورية بالنسبة للقيم الأساسية والبقاء.

الاتجاه الثاني: يقوم على أساس تعريف السياسة الخارجية استناداً إلى أحد أبعادها، فهناك من يعرفها استناداً إلى البعد الخاص فيرى أن السياسة الخارجية تمثل "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً؛ أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".

وهناك من يعادل بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فيعرف السياسة الخارجية بوصفها "منهجاً للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو حدث معين تم حدوثه فعلاً أو يحدث حالياً أو يتوقع حدوثه في المستقبل".

الاتجاه الثالث: يقوم على أن تعريف السياسة الخارجية هي مجال النشاط الحكومي الذي يهتم بالعلاقات بين الدول والفاعلين الآخرين خاصة الدول الأخرى في النظام الدولي.

الاتجاه الرابع: يعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً، وهذا التعريف رغم شموله إلا أنه يغفل عنصراً الاختيار في عملية السياسة الخارجية.

من القراءة الدقيقة لهذه التعريفات، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: برنامج عمل تتبناه الوحدة الدولية ممثلة في صانعي القرار الرسميين بها على المسرح الدولي ترى أن من خلاله يمكن

¹ الدبار محمد، أبعاد السياسة الخارجية "دراسة تأصيلية"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 29 مارس 2019،

تحقيق أهدافها المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية... الخ، ويتم ترجمة هذا البرنامج إلى سلوك فعلي سواء في صورة اتصالات يومية أو قرارات، أما السياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية، وهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق الدولي، وليس داخلها تجاه الوحدات الأخرى، والسياسة الدولية تحدث "بين" الوحدات الدولية وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات.

كذلك، فالسياسة الدولية ترتبط بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها، وبذلك فهي عملية هدفية واعية تتميز عن العلاقات الدولية التي تنصرف إلى التفاعلات الدولية عموماً.

كما أنها تظهر كوحدات مستقلة مؤثرة، السياسة الدولية لا تدور بين الدول وحدها وإنما تلعب "الدول" دوراً كذلك في السياسة الدولية، ومن ذلك الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.¹

إن السياسة الخارجية هي الإطار السياسي الذي يحكم علاقة دولة ما بالدول الأخرى وهي تعكس المصالح الوطنية للدولة وكيفية تحقيقها، والسياسة الخارجية ترسم من قبل أفراد يسمون بصناع القرار السياسي، وهم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، وصانع القرار السياسي قبل أن يرسم أهداف السياسة الداخلية والخارجية لبلده يضع نصب عينيه إمكانيات دولته الدينية والمادية والمعنوية والاقتصادية والبشرية، ثم يقوم بإعلان أهداف السياسة الخارجية، وقرارات السياسة الخارجية التي تتصف بالنجاح هي تلك القرارات التي تخطط وتبنى على أسس عملية لكي تصل إلى أهدافها، وهي تحقيق المصلحة العامة ورفع رفاهية المواطن وتحقيق الأمن الوطني.²

وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف جيمس روزناو السياسة الخارجية على أنها "جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه

¹ السيد سليم محمد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002،

ص 4-5

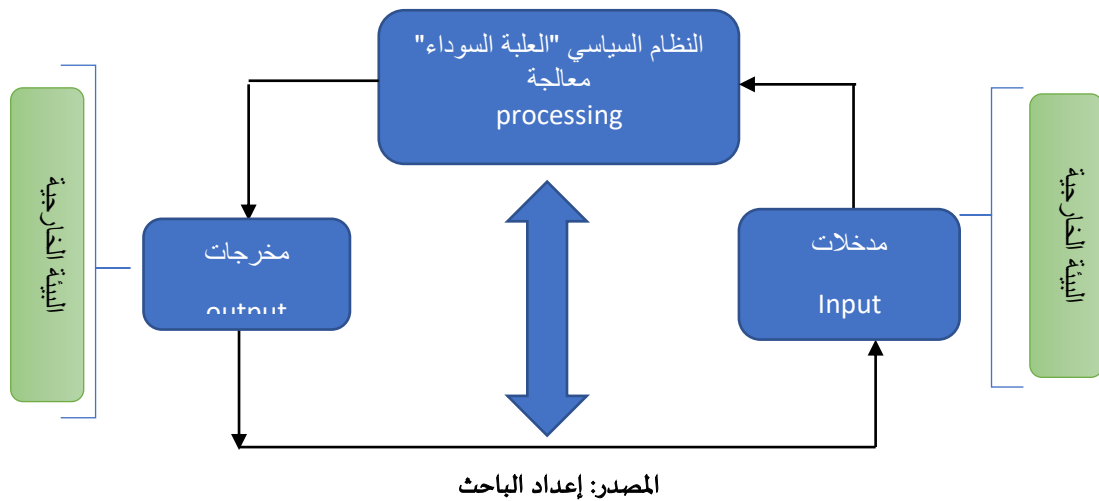
² الدبار محمد، مرجع سابق، ص 6.

من خلال الإشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية.¹

إن دراسة عملية صنع السياسة الخارجية تتطلب معرفة المقومات الأساسية في صنع القرار الخارجي، ومن أهم هذه المقومات هو معرفة البيئة المحيطة بالفعل "Action"، عن طريق تدفق المعلومات حول الموقف، لأنه دون الحقائق الأساسية التي تبني عليها قرارات السياسة الخارجية تصبح هذه السياسة وكأنها بلا أساس.

كما أنّ المعلومات تؤدي مهمة أساسية في ترشيد القرار السياسي الخارجي كون عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة وتتم بمراحل متميزة بعضها عن بعض ومتفاعلة في آن واحد، فالمعلومات هي الأداة التي يتم من خلالها تحويل البيئة الحركية إلى بيئة نفسية، يتم عن طريقها إدراك المواقف السياسية الخارجية ومن ثم اتخاذ القرارات، ويرى (دويتش) في نظريته عن رد الفعل، أن النظام يعتمد في أداء وظائفه على تدفق مستمر للمعلومات عن البيئة والتي لها صلة في عملية صنع القرار السياسي، ولا ينفصل عنها، إذا كانت شخصية صانع القرار ومصادر معلوماته الأفقية والعمودية تحد من تأثير المعلومات في خياراته فإن عملية تنظيم عمل أجهزة المعلومات وتطعيمها بروح جديدة وإدخال الأساليب العلمية واعتمادها على مصادر متعددة للمعلومات يعطي هذه الأخيرة حجمها الحقيقي في تقديم المساعد لصانع القرار.²

الشكل رقم (01): مخطط يوضح دورة عمل النظام السياسي



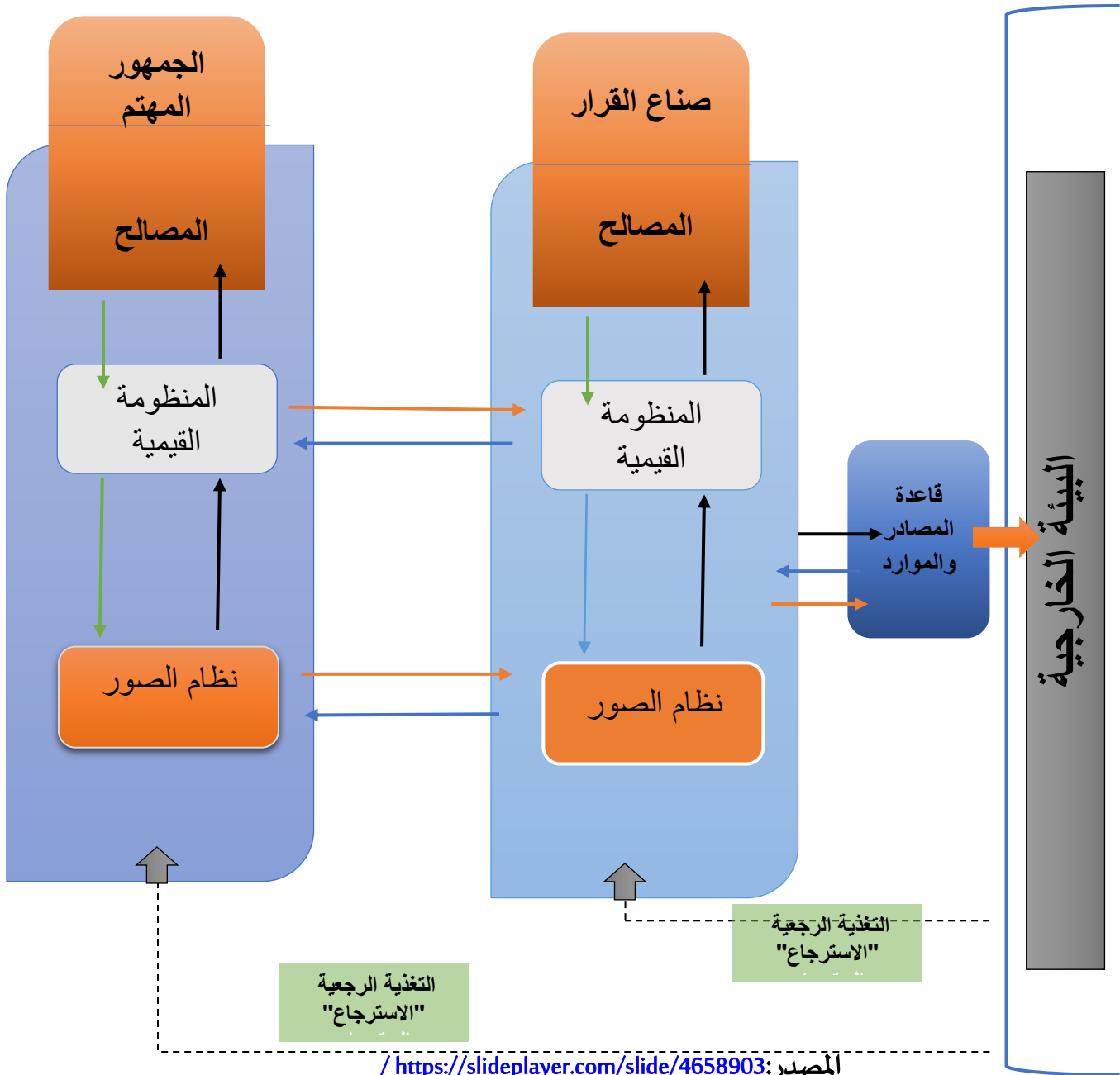
¹ الرمضاني مازن اسماعيل ، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص35

² فكرت نامق عبد الفتاح، المعلومات واتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة نظرية، مجلة قضايا سياسية، ص 20-21

يمثل المخطط أعلاه الإطار الكلاسيكي المتعارف عليه في دورة حياة أي نظام سياسي؛ وارتكازه الأساسي على المعلومات والمدخلات مختلفة الأشكال " مطالب، معارضة، تأييد، لامبالاة"، بكم هائل من المعطيات والمعلومات التي تفسر وتحلل كل حالة، وإن كان هذا الإطار هو نفسه الذي قدمه ديفيد إيستون "David Easton" في تعريف عمل النظام السياسي عبر استيعابه لمختلف المدخلات والتكيف معها بدراستها والاستجابة لها سواء بالإيجاب أو السلب كونه المخول الأساسي لتوزيع القهري للثروة في أي مجتمع، إضافة إلى استناده إلى معطيات البيئة الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على نوع الاستجابة التي يقدمها النظام السياسي لبيئته الداخلية.

غير أن هذا الإطار لا يقدم لنا نموجا شاملا لكيفية دراسة سيرورة وعملية تأثير البيئة الداخلية والخارجية في صناعة القرار الخارجي، لهذا قدم أندرو سكوت "Andrew Scott" نموذجا مطورا لنموذج إيستون للنظام السياسي عبر إضافة عناصر تحليل جديدة يمكن تحديدها من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (02): مخطط يوضح عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية لـ "أندرو سكوت"



يقدم المخطط أعلاه إضافة كبيرة لكيفية فهم عملية صناعة القرار زيادة على تدعيمه لنموذج ديفيد إيستون للنظام السياسي، فالمخطط حاول من خلاله أندرو سكوت تحديد أهم المراحل والفواعل والأنماط والبيئات المتدخلة في صناعة القرار الخارجي أو السياسة الخارجية بشكل عام، حيث يمكن تحديد النقاط التالية:

- العلاقة بين المصالح والإيديولوجية هي علاقة وطيدة، فعندما توجد هناك مصالح لدى المجتمع فإنها تصبح جزءا من إيديولوجية متخذي القرار والجمهور المهتم؛ ثم أن هذه الإيديولوجية بدورها تؤثر على طريقة إدراك هذه المصالح وتغيرها عبر الزمن.
 - إن إدراك المجتمع للمصلحة يتأثر بالتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي، ويكون ذلك بطريقة غير مباشرة عبر نظامي الصور والقيم لدى الجمهور المهتم ومتخذي القرار؛ ثم إن مصالح أي فاعل في العلاقات الدولية (كما يدركها هو)، تمتد بين مصالح عامة وصولا إلى المصالح الخاصة جدا والدقيقة، وكقاعدة عامة فإن مختلف المصالح في قائمة معينة complex of interests ترتبط عموديا بمعنى أن المصالح المجزأة تصبح جزءا من المصالح العامة وترتبط أفقيا أي أن مصالح مختلف القطاعات تكون مرتبطة بعضها ببعض.
 - إن أي "مركب مصلي" لقطاع معين يتعرض للتغير دائم وتكون وتيرة التغير أسرع كلما تحركنا باتجاه قاعدة السلم.
 - في غالب الأحيان يجد متخذي القرار والجمهور المهتم سهولة أكثر في إدراك مصالحهم الشخصية، ومصالح بلدانهم أكثر من مصالح البلدان الأخرى ويعتبرونها دوما أهم؛ ولهذا فإن عمل متخذي القرار كفاعلين وطنيين يؤدي إلى سلوك "وطني" ethnocentric/Nationalistic¹
 - يجد متخذي القرار والجمهور المهتم سهولة أكثر في تحديد مصالح الدول الصديقة والتعامل معها أكثر من الدول العدو (إيران /الولايات المتحدة)، (كوريا الشمالية/الولايات المتحدة) لأن فكرة الصداقة هي جزء من إيديولوجية متخذ القرار؛ ثم إن مصطلح "الجمهور المهتم" هو في الحقيقة جماهير متنوعة ذات مصالح شتى ودرجة اهتمام متفاوتة من جماعة الأخرى.
- في ظل شروط مثالية تكون الأشياء كما يلي:
- تناغم بين نظامي القيم لدى كل من متخذي القرار والجمهور المهتم من جهة وتناغم نظامي القيم مع مصالح الأمة.
 - تناغم بين نظامي الصور لدى كل من متخذي القرار والجمهور المهتم من جهة وتناغم نظامي الصور مع المحيط الخارجي للدولة من جهة أخرى.

¹ عبد السلام يخلف، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2006/2007.

- غياب التنافس بين نظام القيم ونظام الصور لدى الجمهور المهتم ونظام القيم ونظام الصور لدى متخذي القرار.
 - إن القرارات المتخذة تعبر عن ترابط مطالب المحيط الخارجي مع قدرات الدولة وتعكس مصالح الدولة وإيديولوجية كل من متخذي القرار والجمهور المهتم.
- الشروط الضرورية لحالة اتخاذ القرار:¹**

- 1- المحيط الخارجي.
 - 2- المحيط الداخلي الذي يتكون من القيم الاجتماعية، نظام اقتصادي وسياسي، جماعات غير حكومية... الخ.
 - 3- مجموعة من الإشارات Signals المتعلقة بالمحيط الخارجي والداخلي.
 - 4- الأفراد متخذي القرارات بكل ما يملكون من صور وقيم أو يتقاسمونها مع الآخرين.
 - 5- بنية من الإدارات والأقسام والوكالات التي يتعامل معها متخذي القرارات.
 - 6- مجموعة من العمليات الروتينية والقيم المرتبطة نظاميا يتم بواسطتها استقبال الإشارات ودراستها.
 - 7- إدراك الحاجة إلى اتخاذ قرار.
 - 8- عمليات التفاوض والنقاش والصراع التي تنتج القرارات.
- أما مضمون وطبيعة كل عنصر قد يتغيران من حالة إلى أخرى ثم أن طريقة الجمع بين هذه العناصر في نظام ما لاتخاذ القرار تشكل "خصوصيات ذلك النظام"، وقد يكون لهذه الخصوصيات صفة الثبات على الأقل في ملامحها العامة لكن نظام اتخاذ القرار يتغير لا محالة عبر الزمن.²

ثالثا: نموذج أندرو سكوت لفهم اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

يمكن إجمال أهم مميزات وخصائص التي تسهل عملية فهم مضمون السياسة الخارجية بشكل عام في النقاط التالية:

¹ المرجع نفسه.

¹ Loreen Hodges, *Making and Implementing Government Decisions*, retrieved from:

<https://slideplayer.com/slide/4658903/>, (last access:18/04/2019).

○ خارجية:

إن السياسة الخارجية لا تصنع في حيز مغلق داخل وزارة الشؤون الخارجية ؛ لأن هذه الأخيرة توجد في محيط متحرك ومتعدد الفواعل بحيث ارتفع عدد الدول من 50 عام 1945 إلى أكثر من 200 اليوم، وهذا بعد تزايد حركات التحرر ثم تفكك المعسكر الشرقي، إضافة إلى هذا، هناك تكاثر في المنظمات الدولية بحيث إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية نشأت المنظمات الدولية غير الحكومية وخاصة الإنسانية منها وكذلك الحركات الدينية التي باشرت حوارا مع الدول ودفعتها إلى الاعتراف بها كمحاور وشريك وهذا لم يكن ممكنا في السابق، هذا التزايد في عدد الفواعل يعقد الحالة و يدفع بالدولة إلى الانتباه إلى المعايير التي تقوم بتسييرها.¹ هناك أيضا الكثير من القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية مثل: البيئة والهجرة وحرية الدين و دعم التنمية، و هذا ما يدفع إلى التخصص داخل وزارات الخارجية و إلى تكوين خاص للدبلوماسيين أو اللجوء إلى خبراء حتى في الخارج أو في مؤسسات خاصة تكون أقدر على التعامل مع بعض القضايا من مؤسسات الدولة، هكذا أصبحت الفواعل عبر الوطنية تنافس الدبلوماسيين و لها القدرة على تجنيد الوسائل الوطنية التقنية في أوقات أسرع وذلك لارتباط أجهزة الدولة بقوانين كثيرة، فهذا التعايش مع القوى الجديدة دفع بالدولة إلى زيادة عدد دبلوماسيات السياسة الخارجية.

○ رسمية:

السياسة الخارجية لا يمكن أن تصدر إلا عن هيئة سياسية مستقلة وذات سيادة معترف بها في السياسة الدولية، فالجانب الرسمي من السياسة الخارجية يمثل جزءا من خصائص هذه السياسة كمرتكز أساسي مبني على الاعتراف المتبادل بالسيادة بين الدول المستقلة، فلا يمكن اعتبار كل العلاقات والاتفاقات بين بعض الأطراف في السياسة العالمية اعتبارها سياسة خارجية، إذ لابد من الصبغة الرسمية لها سواء من الجانب البيروقراطي الذي يمثل المصدر المنشئ لها أو الجانب التنفيذي في كيفية استيعاب وتطبيق مخرجات السياسة الدولية وتحقيق الأهداف المختلفة للسياسة الخارجية.

فالطابع الرسمي للسياسة الخارجية يركز على صورة الدولة بشكل عام في محيطها الخارجي وكيفية النظر إليها والتعامل معها من طرف الوحدات المشكلة للنظام الدولي.

¹ عبد السلام يخلف ، مرجع سابق.

○ مباشرة:

السياسة الخارجية لها أهداف مباشرة فهي تعتبر مثل الخطة الاستراتيجية ذات الأهداف المحددة بدقة، وكذلك الآليات والطرق المخولة لتحقيق هذه الأهداف، حتى وإن كانت الأهداف غير مباشرة لسياسة خارجية معينة فإن التعامل بين الدول يكون بشكل رسمي مباشر باختلاف أنماط العلاقة بينها "عداء، صداقة، تعاون، تنافس".

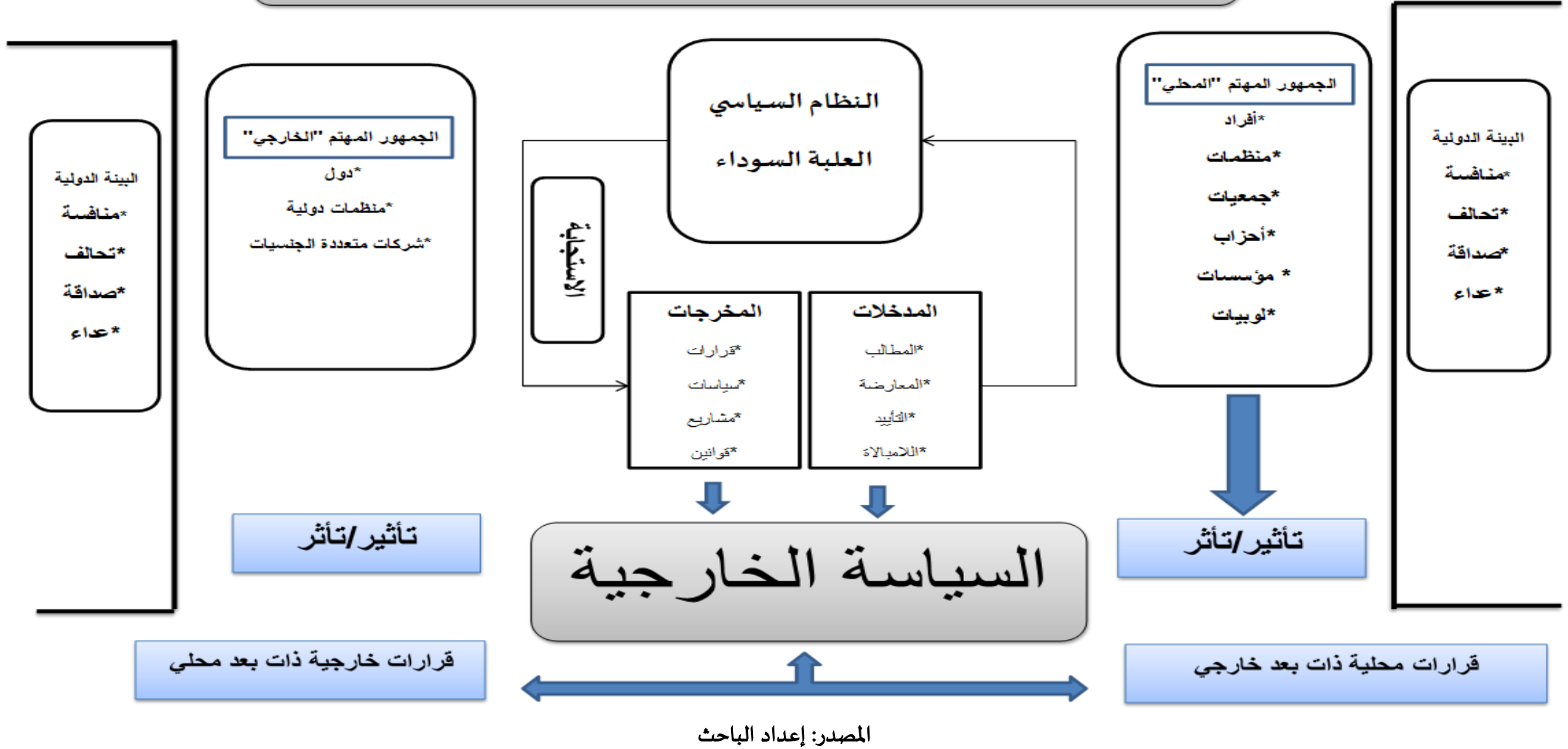
على هذا الأساس، فالسياسة الخارجية تمثل الجانب التطبيقي بشكله الخارجي للنظام السياسي بشكل عام، والسياسة العامة للدولة بشكل خاص.

○ مستمرة:

صناعة وبناء السياسة الخارجية هي عملية من أهم خصائصها الاستمرارية والتطور والتكيف، وإلا ستفقد أهم عنصر فيها وهو الاستمرار الذي يخلق جانبا من الاستقرار والقوة للدولة ذات السيادة في النظام الدولي.

وعليه، الاستمرارية تمثل بعدا بنيويا في أي نظام سياسي يمكنه التأقلم مع معطيات السياسة الدولية ومدخلات البيئة الداخلية بشكل يمكنه من الاستمرار في دورة حياته من جهة، والحفاظ على مصالحه الخارجية من جهة أخرى، كما تمثل الاستمرارية دليلا على قوة النظام السياسي مهما تعرض لأزمات أو هزات سياسية أو اقتصادية أو أمنية، فهو يواصل ويخلق أسباب وظروف بقائه في كل مرة.

السياسة الخارجية الجزائرية



المحور الثاني: تطور السياسة الخارجية الجزائرية والمبادئ القائمة عليها

أولاً: نبذة عامة عن تطور السياسة الخارجية الجزائرية:

منذ استقلال الجزائر وتماشياً والنسق العقدي الوطني، أسس صانع القرار الجزائري سياسة خارجية مستندة إلى عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، قائمة على فلسفة عدم التدخل في شؤون الآخرين، مع رفض مظاهر الإمبريالية، والانحياز إلى الشعوب المستعمرة، واحتضان التيار الثوري التحرري.

وقد كان لتبني الدبلوماسية الجزائرية وثباتها على تلك المبادئ والاستمرار عليها أثر مزدوج في سمعة السياسة الخارجية الجزائرية داخليا وخارجيا، فعلى المستوى الداخلي جرى كسب المزيد من الشرعية السياسية الثورية وخلق توافق سياسي داخلي مقبول حول الدبلوماسية، وعلى المستوى الخارجي جرى تكوين سمعة خارجية مكنتها من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول وغير المستعدة للتدخل في شؤونها الداخلية، والدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد وغير منحاز ما أهلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة الحرب الباردة.¹

إذا ما استثنينا عقد التسعينيات حين دخلت الجزائر في أزمة داخلية، متعددة الأبعاد فرضت عليها ركودا في النشاط الدبلوماسي الخارجي، فإن مواقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية بعد انحسار الأزمة الداخلية تتطلب ملاحظة التراجع في مكاسب السياسة الخارجية في المرحلة السابقة، فالتراجع يتضح داخليا في تراجع الإجماع الداخلي حول السياسة الخارجية، وتصاعد الأصوات المعارضة لبعض نشاطاتها، أما التراجع من الناحية الدولية فهو يتضح من جهة التراجع الملحوظ في حضور الدبلوماسية الجزائرية وفعاليتها في فضاءات تأثيرها التقليدية عربيا وإفريقيا، وعلى مستوى الدول النامية؛ إذ أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تكتفي برد الفعل بدلا من المبادرة بالفعل، وتتعامل مع الأحداث الدولية والإقليمية بدلا حالة بعد حالة، من دون رؤية إستراتيجية متكاملة كما هو الشأن في السابق، ما أدى إلى فقدان الدبلوماسية الجزائرية جزءا من حضورها التقليدي الوازن، وإلى تراجع مكاسبها الدولية السابقة.²

¹ زيغوني راجح، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

وعلى الرغم من محاولات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة العمل على الصعيد القاري ابتداءً عادت الجزائر بقوة في أواخر التسعينات، لاسيما مع تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو 1999، والتي كانت تمهيداً لهجومها الدبلوماسي في القارة بقصد إعادة التأكيد على دورها القيادي قارياً، وقد تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الأفريقية في استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصباً وزارياً للشؤون الأفريقية.

وقارياً دائماً تمكنت الجزائر من إحراز انتصار جديد في مجال وقوفها مع القضايا العادلة في العالم، لاسيما تلك التي لها صلة بالقارة الأفريقية، ومن مثل ذلك نجاحها في إقناع العديد من الدول بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وبالأخص الاعتراف الذي صدر من طرف جنوب أفريقيا في سبتمبر (أيلول) 2005، هذا الأخير الذي يأتي في سياق تعميق العلاقات بين الجزائر وجنوب أفريقيا وعملهما سوياً كفاعلين أساسيين في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، (النيباد) وفي تمثيل أفريقيا لدى مجموعة الدول الثماني.

على صعيد آخر كان للجزائر علاقة بالحوار الأطلسي – المتوسطي، شكل الاتفاق الأمني بين الجزائر والحلف نقلة نوعية في علاقات الجزائر بهذا الحلف، وكانت هذه العلاقات قد بلغت أعلى مستوياتها في الفترة التي تلت أحداث الحادي من سبتمبر 2001. حيث زار الرئيس بوتفليقة مقر الحلف في بروكسل مرتين في ظرف سنة في 20 ديسمبر 2001، و 10 ديسمبر 2002. وعليه فإن الاتفاق الأمني يعد تويجاً لتحسن العلاقات الجزائرية – الأمريكية والجزائرية – الأطلسية التي تطورت منذ بداية الألفية الثالثة.¹

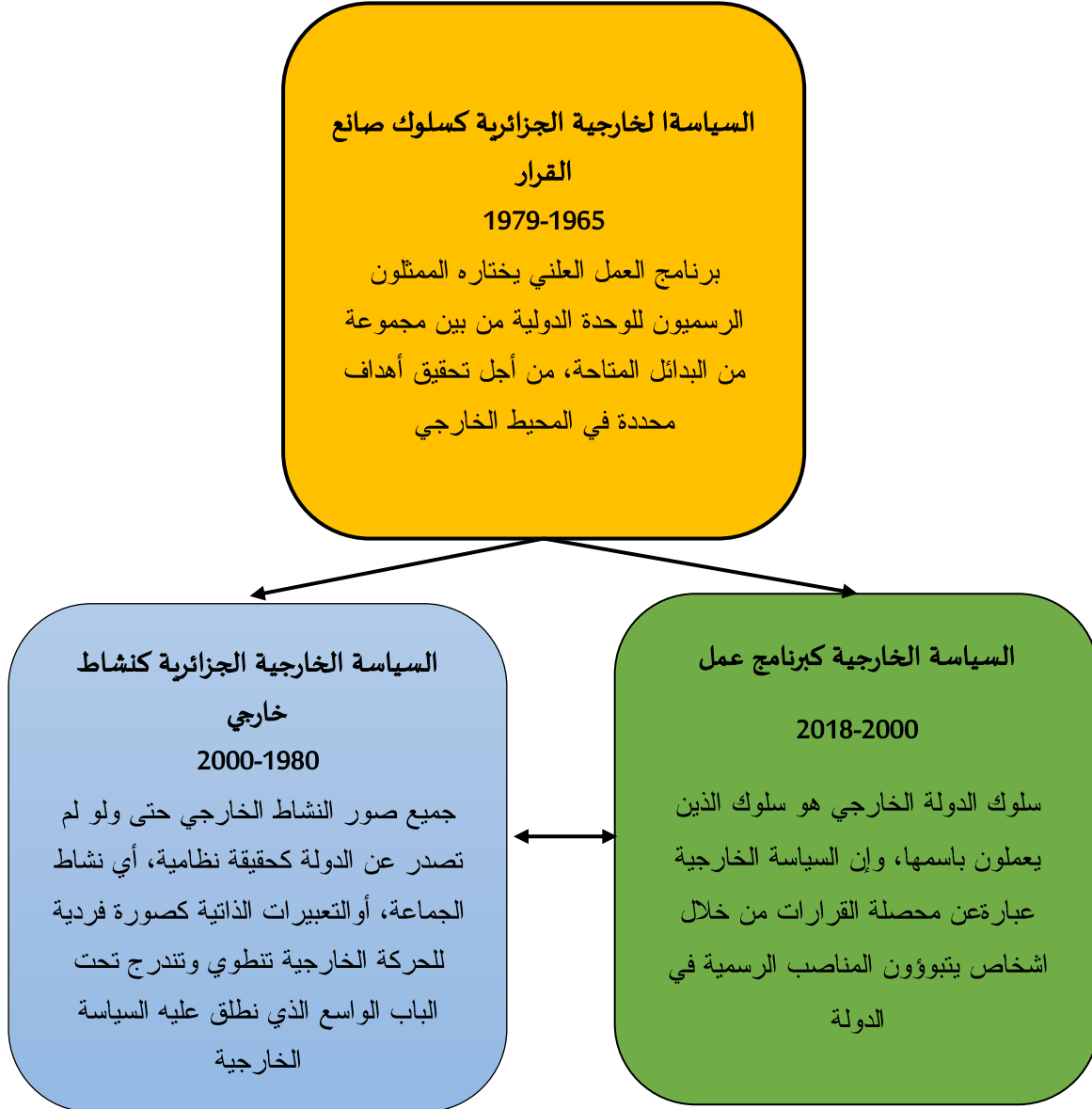
إلى جانب التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية على الأداء السياسي الخارجي للجزائر، فهناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الخارجية لها، لاسيما ما تعلق منها بالجانب الأمني بعد التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية بشكل خاص، والتي تم التشهير لها تحت مسمى الثورات العربية أو الربيع العربي وكذا التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي والأزمة الليبية، والتي جسدتها بشكل كبير أزمة المالي الحالية وبالأخص بعد التدخل الأجنبي لحملها والتدخل الفرنسي منه بشكل خاص.²

¹ غريب حكيم، السياسة الخارجية الجزائرية بين الواقع والمأمول، على الرابط: <https://bit.ly/2m8jmb5>، آخر اطلاع (2019/09/09).

² المرجع نفسه.

إن التطور الحاصل في السياسة الخارجية الجزائرية عبر فترات معينة له ما يفسره ويوضح التوجهات والسلوكيات الخارجية الجزائرية بالشكل الذي ظهرت من خلاله، ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (04): مخطط يوضح تطور السياسة الخارجية "1965-2018"



المصدر: إعداد الباحث

على هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية الجزائرية مرت بعدة مراحل كان للبعد المحلي الدور الأكبر في توجيهها من البيئة الدولية، وذلك بالنظر إلى التركيبة البنيوية للنظام السياسي الجزائري على فترات الحكم المختلفة ابتداء من:

- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى 1980 "مرحلة النشاط"

- مرحلة التحول الديمقراطي 1981-1999 "مرحلة التراجع"
 - مرحلة التعقد في السياسة الخارجية الجزائرية 2000-2018 "مرحلة التجديد وإعادة البعث"
- إن هذه المراحل المختلفة في السلوك الخارجي بين التطور والتراجع، نجد بالأساس يرجع لعدة معطيات ومحددات تلزم صناع القرار على اختيار سلوك أو بديل معين دون آخر، الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال مثلث السياسة الخارجية كإطار مفسر لأسباب التغيير في سلوك السياسة الخارجية الجزائرية.

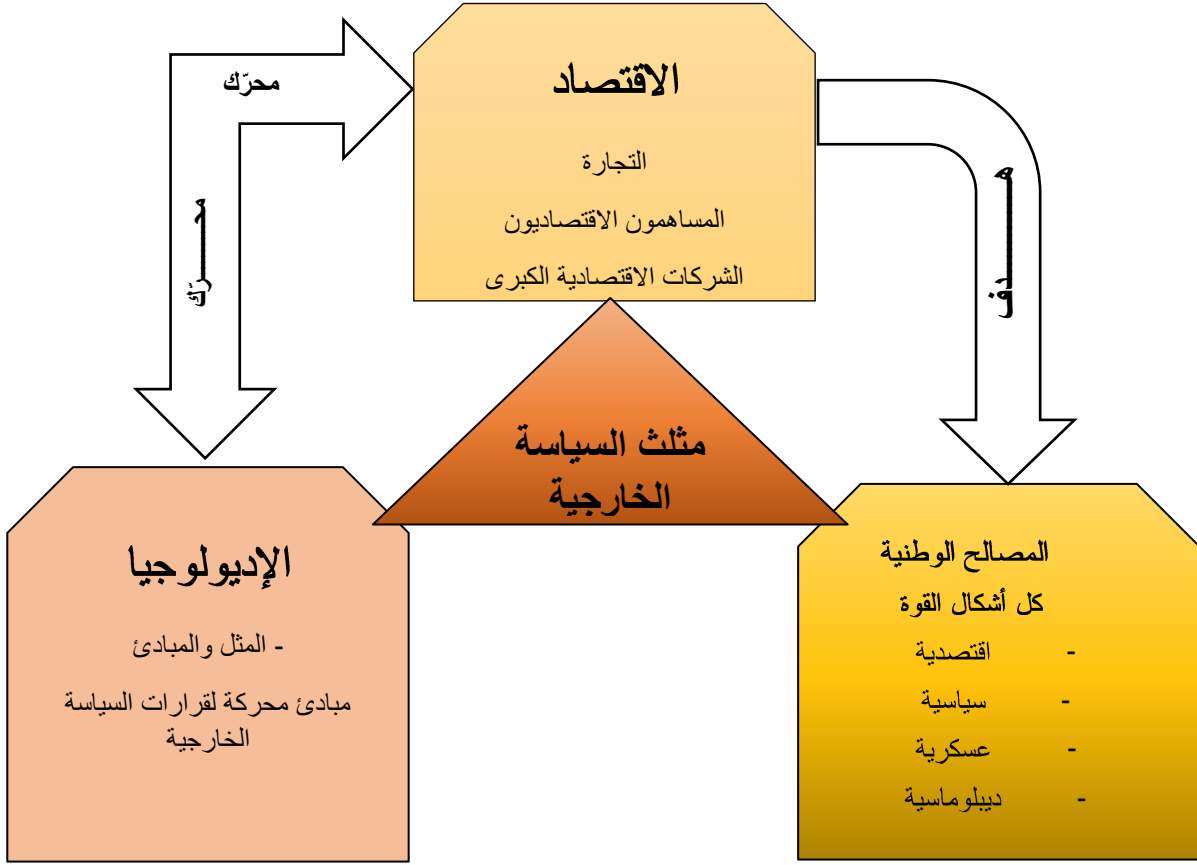
ثانياً: المثلث الاستراتيجي للسياسة الخارجية وتفسير تطور السياسة الخارجية لجزائرية

من خلال استخدام نظام تنظيمي أو مخطط لتصنيف العوامل التي تلعب في قرارات السياسة الخارجية، يمكن للخبراء مساعدة الجمهور بشكل عام على فهم تعقيدات قرارات السياسة الخارجية، هذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ناخبين أكثر تعليماً وهو مكون حيوي في أي جمهورية، بعد كل شيء، على حد تعبير توماس جيفرسون، "إذا كانت أمة تتوقع أن تكون جاهلة وحررة في حالة حضارة، فإنها تتوقع ما لم يكن ولن يكون أبداً".¹ وهنا يمكن تقديم شرح لمثلث السياسة الخارجية مع بعض الأمثلة عن كيفية استخدامه في قياسات السياسة الخارجية.

وفي نفس السياق، السياسة الخارجية الجزائرية لا تخرج على هذا المجال الذي يحدد أهم مرتكزات ومحركات السياسة الخارجية لأي دولة، هذا مع الاختلاف في القدرات والمحددات والأهداف المرتبطة بالجانب البنيوي لأي سياسة خارجية، سواء على المستوى المحلي وكيفية تعامل النظام السياسي مع بيئته الداخلية، أو كيفية تفاعله مع البيئة الدولية.

¹ Russell C. Brown, The Foreign Policy Triangle: A Schema to Promote Understanding of the Basis for Foreign Policy Decisions (09/09/2019) , Retrieved from: <https://unc.live/2m4Nns9>

الشكل رقم(05): مخطط يوضح مثلث السياسة الخارجية



Russell C. Brown, The Foreign Policy Triangle: A Schema to Promote Understanding of the Basis for Foreign Policy

Decisions (09/09/2019) , Retrieved from: <https://unc.live/2m4Nns9>

يمثل المخطط مجموع الأهداف والمحركات الأساسية لأي سياسة خارجية ومنها السياسة الخارجية الجزائرية التي تأخذ نفس الأبعاد وسلوكات مغايرة ومتعددة الاستجابات للبيئة الخارجية ومتطلبات البيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري، وهنا تبرز ثلاث نقا أساسية، تتمثل في:

➤ الجوانب الاقتصادية

يمثل الذروة الأولى لمثلث السياسة الخارجية، حيث يجادل أولئك الذين اشتركوا في هذا الرأي بأن السياسة الخارجية بشكل عام تسترشد بمصالح الأعمال أو الشركات، وغالباً ما يشار إلى أولئك الذين يدعون إلى رؤية التجارة كأساس للسياسة الخارجية باسم "الشركات". عند استخدام الاقتصاد في هذا السياق ، فإنه يعني بشكل عام ما يشير إليه وليام ويليامز على أنه السعي وراء سياسة "الباب

المفتوح" ¹، وهذا يعني أن الدولة يجب أن تسعى إلى توسيع تجارتها في جميع أنحاء العالم وحماية مصالحها التجارية من الهجوم في أي دولة أخرى، ويمكن أيضا النظر في المسائل الاقتصادية الداخلية، مثل المشاركة في قرارات السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيضات في الميزانية، ولكن التركيز الأساسي هو على الدفاع عن مصالح الشركات وتوسيع التجارة، وهنا يصبح الاقتصاد هو المحور الأساسي للسياسة الخارجية بشكل عام.

على هذا الأساس، فالجزائر سعت إلى تدعيم نفسها اقتصاديا عبر سلسلة من التأميمات "تأميم المحروقات البنوك المؤسسات..."، باعتبار الجانب الاقتصادي أهم عنصر يحقق الاستقرار في السلوك الخارجي للدولة، وكذلك اعتماد العديد من المخططات الاقتصادية في كل جوانبها قصد الرفع من فاعلية الاقتصاد وارتداداته الإيجابية على كل الأصعدة سواء على المستوى المحلي أو على مستوى السياسة الخارجية، الأمر الذي أكد بعد الانهيارات المتتالية للاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات إلى التسعينيات وهي الفترة التي شهدت تراجعاً كبيراً وصل إلى مرحلة العزلة السياسية بالنسبة للجزائر، نظراً للضغط الكبير الذي وقع على النظام السياسي بسبب الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، ما أدى إلى انعزال الجزائر عن العالم الخارجي بشكل كبير.

➤ الجوانب الأيديولوجية

الذروة الثانية لمثلث السياسة الخارجية هي الأيديولوجية، فعندما توجه الأيديولوجية السياسة الخارجية للأمة فإن القرارات تتشكل من خلال مجموعة من المثل العليا، فممارسي الأيديولوجية هم "المثاليون" (لأنهم يؤمنون بأن المثل أو المبادئ يجب أن تكون القوة الدافعة في السياسة الخارجية).

يلتزم المثاليون بالمثل ولكن المثل المحددة يمكن أن تختلف من صانع سياسة إلى آخر، وتتضمن هذه المثل في الغالب التزاماً بدعم القانون الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير والسلام العالمي والعدالة، وفي كثير من الأحيان يرى هؤلاء أن السياسة الخارجية على أنها صراع الخير ضد الشر.

¹ Russell C. Brown, The Foreign Policy Triangle: A Schema to Promote Understanding of the Basis for Foreign Policy Decisions", Retrieved from: <https://unc.live/2m4Nns9> (09/09/2019)

وعليه، يتضح هذا الأمر من خلال التزام الجزائر بمبادئ الأمم المتحدة بشكل كبير في حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حتى أصبحت الجزائر هي قبلة الحركات التحررية في إفريقيا والعالم ككل، وهنا لعب المحرك الإيديولوجي إضافة إلى شخصية صانع القرار سلوكا قويا ودافعا رئيسيا لتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مرحلة ما بعد الاستقلال، وصولا إلى التزام الجزائر بنفس المبادئ على مدى العقود التي تلت الاستقلال.

➤ المصالح الوطنية

تمثل الذروة النهائية لمثلث السياسة الخارجية، ويركز الاهتمام الوطني في جوهره على القوة والفكرة القائلة بأن الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، على هذا النحو، إنه اعتراف بواقع الوضع العالمي عندما يختار صانعو السياسة التركيز على المصالح الوطنية لتوجيه قرارات السياسة الخارجية. وبالتالي، يشار إلى ممارسي المصالح الوطنية باسم "الواقعيين"، أو كما وصفهم ستوينزجر "البراغماتيين".¹

كما تشمل المصالح القومية التي تدخل في سياسة الدولة الخارجية حماية مواطنيها من الأذى الخارجي، أو الحفاظ على توازن القوى أو تغييره (اعتمادا على ما إذا كان ميزان القوى القائم إيجابيا لتلك الدولة أم لا)، والحفاظ على السلامة الإقليمية للأمة (وبعبارة أخرى، السيطرة على حدود الفرد وحكومته)، وعلى هيئته (يمكن أن تكون سمعة الدولة لاستخدام القوة هي، إن لم تكن أكثر أهمية، من الاستخدام الفعلي للسلطة).²

¹ John G. Stoessinger (2nd ed), Crusaders and Pragmatists: Movers of Modern American Foreign Policy (New York, NY: W. Norton, 1985)

² Ibid.

المحور الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيهه وتبلور السياسة الخارجية لأية دولة، كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وعليه فإن تأثير محددات السياسة الخارجية يتفاوت بتفاوت الوحدات الدولية، فالدول النامية تتميز بتعاظم تأثير القيادة السياسية والنسق الدولي، بينما تتسم السياسات الخارجية للدول الديموقراطية بمركزية أثر النظام السياسي، ومن المهم أن يتضمن وصف نمط السياسة الخارجية الأثر النسبي لمختلف محددات السياسة الخارجية في صياغة الوحدة الدولية، إذ يبني المنطق العلمي على افتراض رئيس مفاده: أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير على أساس الصدفة ولكن استناداً إلى مجموعة من المحددات التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، واعتمادا خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وبالتالي فإن المقصود بالمحددات هي المتغيرات التي تعمل على تحديد سياسة الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى¹

على هذا الأساس فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتحدد بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذلك قدراتها العسكرية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية:

أولاً: المحددات الخارجية

هي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية، والذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر كلما زاد عدد هذه الوحدات، كما أن تفاعل البناء الدولي وتربط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية، كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

إن ظاهرة السياسة الخارجية كما تم التطرق إليه على أنها أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي

¹ فهي، عبد القادر محمد. المدخل الى الاستراتيجية. دار مجدلاوي، عمان، 2006، ص 65

محدد خدمة لمصالحها، أي أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر، والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لأهدافها ومصالحها، بعقلانية وهدوء وبعد نظر استراتيجي، وعلى جهات متعددة لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم، وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية، أما بالصيغة المباشرة وهي القاعدة العامة أو بشكل غير مباشر¹؛ عن طريق طرف ثالث أو عن طريق البيانات الدبلوماسية، ولتأكيد العلاقة بين السياسة الخارجية وبيئتها الداخلية نرى أن **مارسيل ميرل** يعرف السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود وهي أيضا مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة داخل الدولة باتجاه الخارج تستهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة وسياسة الدولة الخارجية هي جزء من سياستها الوطنية، وعلى كل دولة أن تختار ما ينبغي أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية وفي إطار قوتها وواقع بيئتها وأن السياسة الخارجية هي المفتاح.

كذلك فإن السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف الرئيسية لعملية ترجمة الدولة لأهدافها ومصالحها،² السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً كبيراً فيها وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

عند دراسة الكيفية التي توضع بها السياسة الخارجية لدولة ما فإن ذلك يبدأ بدراسة البعد الداخلي للدولة، فلا بد أن تنطلق من داخل الدولة المعنية قبل بحث البعدين الإقليمي والدولي، وهذا يعني أن الخروج إلى الفضاء العالمي يتطلب من صنّاع القرار والمعنيين برسم السياسة الخارجية أن يأخذوا بعين الاعتبار أولاً إعداد القاعدة المحلية أو الأرضية الداخلية التي تعتبر كجمهور مهتم يؤثر ويتأثر بسلوكات الدولة الخارجية.³

¹ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 17.

² حازم الشمري، الرؤية الوطنية في إعادة موقع العراق الإقليمي والدولي، أفاق إستراتيجية الصباح، 2008/6/27

³ هيفاء محمد أحمد، سداد مولود سبيع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد الرابع والأربعون (44)، 2010، ص 38-39

استنادا إلى هذا الطرح فالسياسة الخارجية الجزائرية لا تخرج على هذا الإطار العام المحدد لدعائم السلوك الخارجي الجزائري في إطاره الدولي والإقليمي، وهنا نجد ثلاثة محددات تؤثر على شكل السياسة الخارجية:

- مستوى النظام الدولي
- المستوى الوطني
- المستوى المؤسسي
- أ- مستوى النظام الدولي

يأتي هذا المستوى إشارة عن ترتيب وموقع الفواعل أو الدول في النظام الدولي وكيفية أو طبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي وينقسم إلى:

1 / الهيكل العميق

يتكون هذا الهيكل من عنصرين أساسيين وهما:

• العنصر الناظمي

ويأتي معبرا عن ما إذا كان النظام الدولي فوضوي أم هيراركي (هرمي) وبناء على ذلك فإن النظام الدولي الآن فوضوي، حيث أنه لا يوجد سلطة أو حكومة عالمية تملك القدرة على المحافظة على الأمن والاستقرار الدوليين، وللسهر على تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية وإن كان هناك مجلس الأمن، ولكن تتواجد الفوضى من الناحية النظرية والواقعية، وعادة ما يتم إرجاع ذلك _ فوضوية النظام _ إلى عنصر السيادة للدول، ولكن هذا لا يعني أنه بوجود الفوضى لا يوجد النظام، فمفهوم الفوضوية على أرض الواقع يأخذ أشكالا يمكن للدول في إطارها أن تتعاون وأن تحل العديد من النزاعات فيما بينها، فهناك قوانين ومعاهدات دولية تنظم إلى حد ما العلاقات بين الدول في المجالات المختلفة السياسة والاقتصادية والأمنية على الرغم من عدم فاعليتها أحيانا، وعدم الالتزام بها أو تطبيقها من قبل بعض الدول خاصة الكبرى، أحيانا أخرى¹.

• العنصر الوظيفي

¹ محمد مختار قنديل، محددات السياسة الخارجية : بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، على الرابط:

<https://bit.ly/2zy5tjV> (آخر اطلاع: 2019/10/27)

يأتي هذا العنصر معبرا عن الأداء الوظيفي للوحدات داخل النظام الدولي مستخدما افتراض أساسي وهو أن الدول ذات السيادة متشابهة في أدائها وعملها الوظيفي وتتباين تصرفات ووظائف الدول في حالة ما تكون غير متساوية في السيادة.

2 / الهيكل التوزيقي

يعتبر هذا الهيكل المستوى الثاني من مستويات هيكل النظام الدولي ، ويشير إلى طبيعة توزيع القوة عبر النظام ، أي ينظر إلى النظام سواء أن كان أحاديا (في حالة وجود أو سيطرة دولة عالمية واحدة على النظام الدولي) ، أو ثنائي (في حالة وجود قوتين عظميين) ، أو متعدد الأقطاب (في حالة وجود أكثر من دولتين عظميين) وهذا الهيكل يعد الأكثر قابلية للتغيير من هياكل النظام الدولي ويؤثر هذا التغيير على النظام الدولي وعلى الوحدات أيضا، ومثال على ذلك ما حدث في الحرب الباردة من تحول النظام من ثنائي _ أثناءها _ إلى أحادي بعدها، وقد أثر هذا التحول على مكانة وترتيب العديد من القوى الصاعدة كالاتحاد الأوروبي و الصين واليابان.

3 / الهيكل المؤسسي

بداية الأمر ينظر العديد من المحليين إلى ذلك الهيكل على أنه غير فاعل في النظم الدولية إلا أنه يتوجب علينا ذكره خاصة وأنه كان محور اهتمام الليبرالين الجدد، ويعتبرونه عاملا هاما من عوامل التفاعلات بين الدول بعضها البعض ، ويتناول هذا الهيكل التفاعلات الثنائية أو الجماعية بين الدول ضمن المؤسسات والاطر التي تشترك بها ومثال على ذلك حلف شمال الاطلسي.

● المسافة الدولية

ويقصد بالمسافة الدولية التشابه والتفاوت بين الوحدة الدولية محل البحث، وبين خصائص الوحدات الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدة في علاقات، ويتأسس مفهوم المسافة الدولية على افتراض أن المسافة النسبية بين الوحدة الدولية وبين الوحدات الأخرى تؤثر في سياسة تلك الوحدة، ويشتمل عامل المسافة الدولية على المسافة الجغرافية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى.¹

في السياق ذاته، تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية ، وتعتبر أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة، وبالتالي فإن المسافة الجغرافية لها أوسع من حيث الدول المجاورة ، فيحدها كل

¹ اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1994 ، ص153.

من تونس وليبيا ومالي والنيجر والمغرب وموريتانيا، فطول حدود الجزائر- وخصوصاً مع دول الساحل- هو بمثابة عامل تهديد للجزائر، فبعد سقوط نظام معمر القذافي، وكذلك بعد تغيير النظام في تونس، بالإضافة إلى أزمة الساحل والعلاقات المتوترة مع المغرب أصبحت الجزائر في حالة انكشاف أمني، وهنا حافظت الجزائر على مكانتها من خلال قوتها العسكرية وخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب بالحفاظ على حدودها آمنة.

كما سعت الجزائر إلى تطبيق مبدأ حسن الجوار الإيجابي مع الدول المجاورة لها، حيث سعت إلى الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، وفتح قنوات للحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات الناشئة مع الدول المجاورة، من خلال ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار، لأنه بترسيم الحدود يتم القضاء على أسباب الصراع حولها.

● التفاعلات الدولية

التفاعلات الدولية يقصد بها مجموعة العلاقات ذات الطابع الحركي التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وأهم تلك التفاعلات هو السلوك السابق للوحدات الأخرى وسباق التسلح بين الدول، ونمط المعاملات الدولية، ونمط الاستقطاب السلوكي الدولي، ونمط الاعتماد الاقتصادي الدولي، فالسلوك السابق قد يؤثر على السلوك اللاحق إزاء تلك الوحدات، ويعتمد أثر السلوك السابق على السلوك اللاحق من خلال تفسيرين:

الأول: يركز على مدى تجانس السلوك.

الثاني: يركز على مدى وضوح ذلك السلوك.

ومن ناحية سباق التسلح فإنه يزيد من احتمالات لجوء الدول المتسابقة إلى الحرب، ما لم يكن هذا التسابق مقتصرًا على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وهو ما يظهر جليًا في سباق التسلح بين الجزائر والمغرب.¹

ولفهم موقع الجزائر ضمن التفاعلات الدولية يجب دراسة كل قضية على حدة، قصد تمييز تنوع وتعدد سلوكيات وتفاعلات السياسة الخارجية الجزائرية مع القضايا المستجدة إقليمياً ودولياً.

● الموقف الدولي

¹ محمد عربي لادمي ، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز العربي الديمقراطي، برلين، على الرابط: <https://bit.ly/3fuLo7M> (آخر اطلاع: 2020/05/09)

ويقصد به الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه.¹

وهنا يؤثر الموقف الدولي المباشر الذي تصنع السياسة الخارجية في إطاره وتجاهه على تلك السياسة، ويعتبر موقف الأزمة الدولية هو أهم المواقف الدولية التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية لقيم الوحدة الدولية، لذلك ظلت الجزائر ترفع من أجل القضايا العادلة في العالم، وحاربت بمواقفها كل أشكال الاستعمار والتمييز، ولعبت دورا مؤثرا في العديد من الأزمات الدولية، إذ كان لها اليد في نبذ نظام (الأبارتايد) الذي عصف بدولة جنوب إفريقيا، كما كان للجزائر الفضل الكبير في إسماع صوت فلسطين بهيئة الأمم المتحدة، ولعبت دور هام في أزمة الصحراء الغربية من خلال اعترافها بجمهورية البوليزاريو ممثلا وحيدا للشعب الصحراوي وللجمهورية الصحراوية في مارس عام 1976، كما امتدت مساندة الدبلوماسية الجزائرية لتشمل حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية، ولدى ترؤسها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، عملت على إيجاد حل للنزاع بين العراق وإيران عام 1975، وقامت بدور كبير في مسألة تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1982، وعملت الجزائر على كسب اعتراف أممي بمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين تم في 15 نوفمبر 1988 الإعلان في الجزائر عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس واتفق السلام بين اثيوبيا واريتريا في عام 2000، ولم يقتصر دور الجزائر على المستوى السياسي، بل شمل أيضا الجانب الاقتصادي حيث احتضنت العديد من القمم والمؤتمرات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.²

ثانيا: المستوى الوطني (المحددات الداخلية)

يعتبر هذا المستوى من أكثر مستويات التحليل أهمية في السياسة الخارجية ، وذلك لأن الدولة هي الوحدة الرئيسية في التحليل في النظام الدولي وذلك وفقا لنظريات الواقعية حيث أنها تعني أو مازالت الفاعل الأول والأخير في جميع أنواع التفاعلات الدولية، وهذا لا يعني أنه لا يوجد فاعلين آخرين ولكن هي الأهم أي أن الفواعل الأخرى أقل أهمية وقد لا تدخل في التحليل أحيانا، ويهتم هذا الهيكل في التحليل على العوامل الداخلية والتي تتمثل في طبيعة نظام الحكم ونوع الحكومة ، والقدرات أو الإمكانيات المؤسساتية، ودرجة الاستقرار الداخلي ومدى التقدم الاقتصادي، ويركز هذا الهيكل أو المستوى على دور مؤسسات المجتمع الداخلية في التأثير على شكل السياسة الخارجية للدولة المعنية

¹ محمد الشريف، عباس من وحى نوفمبر (مداخلت وخطب) ، دار الفجر: الجزائر 2005، ص73.

² خلاف مليكة، تكريس معالم جديدة في السياسة الخارجية نشاط حافل للدبلوماسية الجزائرية، على الرابط: <https://bit.ly/2y3ClfT> (آخر اطلاع: 20/03/2020).

بالدراسة ويركز أيضا على عوامل أخرى مثل توزيع السلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وقوة الدولة نفسها.¹

¹ المرجع نفسه.

* الأبارتايد: شكل من أشكال العنصرية يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، إذ يُضمّن في القوانين والنظم المعمول بها وتجعله الدولة أساسا للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علنا وبلا مداراة، حتى إنها لا تتحرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومسارئي تنمية متباينين. طبق في جنوب أفريقيا لعقود قبل نهايته عام 1991.

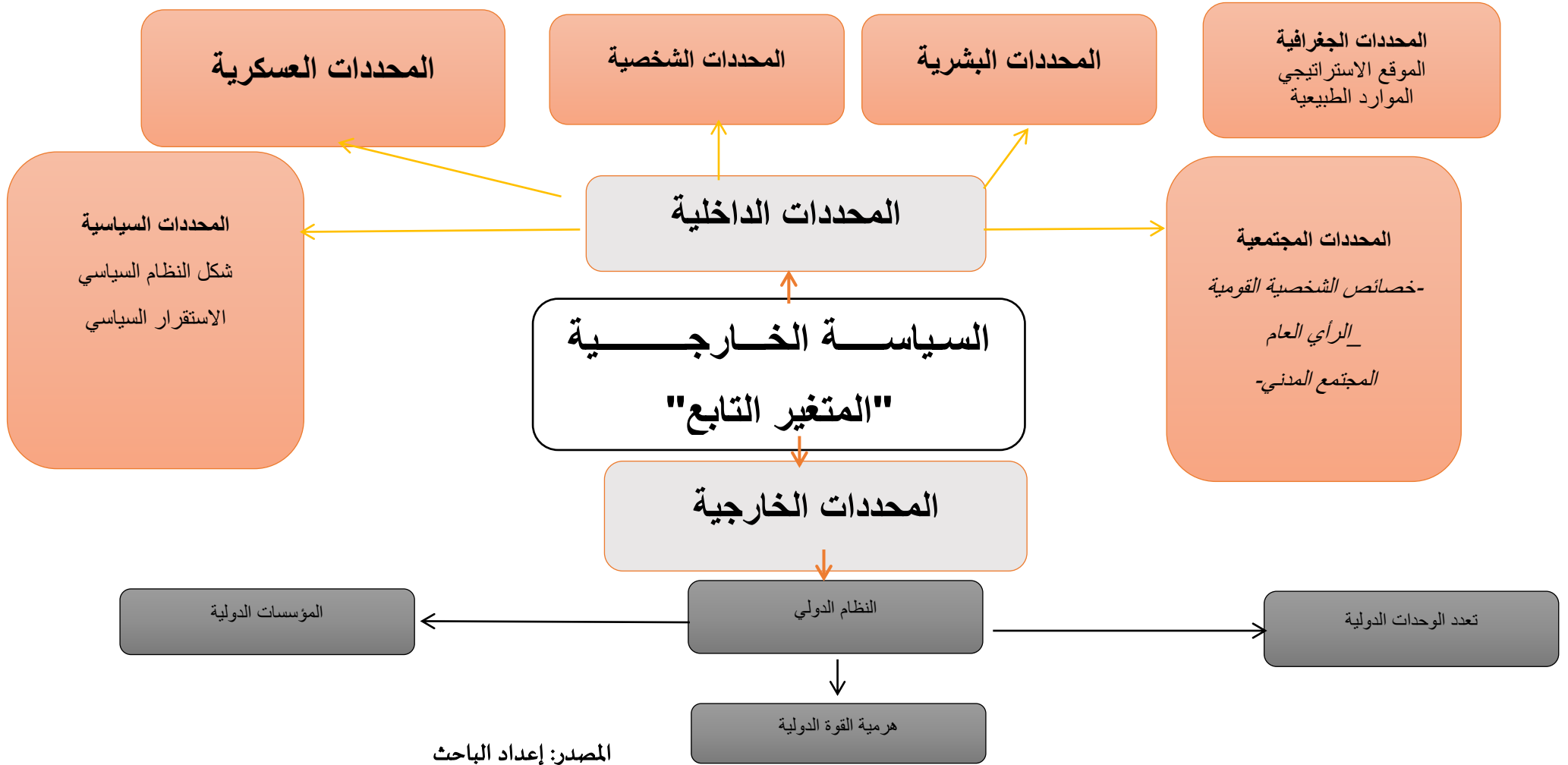
فقد ساد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بين 1948 و1991، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء الأغلبية السوداء وفق منهج إقصائي يُحافظ على المصالح والبنيات التجارية والاقتصادية التي أقامها البيض في ثلاثة قرون من الاستعمار.

الأصل اللغوي

تعني كلمة أبارتايد في لغة الأفريكانو (وَضَعَه جانبا، أو نبذُه) مع ما يحمله ذلك من معاني النبذ والتهميش والإلغاء وحتى الاحتقار. وساد هذا المفهوم أدبيات الحياة السياسية في جنوب أفريقيا في أواسط عقد أربعينيات القرن العشرين.

وتصدر الحزب الوطني المتطرف التبشير والدعاية لأنموذج الحكم هذا، تدفعه إلى ذلك مرجعيته الأيديولوجية القائمة على الدفاع عن الوجود الأبيض في جنوب أفريقيا، وحماية مصالح البيض ومكاسهم الاقتصادية الكبيرة التي بنوها على مدى ثلاثة قرون من الاستعمار، وعلى حساب الأغلبية السوداء.

الشكل رقم (06): محددات السياسة الخارجية



• المحددات الجغرافية

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة ، " وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، أثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع "فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية -في أغلب الحالات - إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها ، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار تعاني من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية.¹

وهنا تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي بعد الذي يزيد عن تمثل الجزائر (2.381.741) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية تبلغ التي (30.000.244)، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011، ص24

والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن ، كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية -تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية¹.

• المحددات الاقتصادية

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح ، كما أنها لا تشكل عبئا عليها ، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) ، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية ، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط والغاز، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية ، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي ، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة ، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهايار²

¹ المرجع نفسه، ص25

² المرجع نفسه، ص14-15

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط ، لا يوفر هامش الحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها ، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد ، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو إثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد ، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة ، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا - مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة - لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور ، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية ، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر.

• المحددات السياسية والاجتماعية

1- الثقافة والتنشئة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية. كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة

للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مريم مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمته واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجهة البوليزاريو، لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولاً سلبياً مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحى بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني - المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية - يزرع بالمثل العليا التي تعد حافزا قويا لذلك إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المبررة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

1- التجانس المجتمعي

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقلية يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق

اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا، وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعا يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنوية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.

المحور الرابع: الأمن القومي الجزائري كإطار لفهم لسياسة الخارجية الجزائرية

أولاً: موقع الجزائر في الواقع الأمني الدولي والإقليمي

تطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائر اهتمام، ففي البداية نشير إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف، وقد تعززت العلاقات الأمنية الجزائرية-الليبية لتجاوز عُقد الماضي التي سبق وواكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي؛ إذ سُجّل تبادل الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين.

وستحافظ الجزائر على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية.

لكن المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة "المالية" وإعادة بنائها يكمن في موريتانيا التي تُظهر جميع المؤشرات كونها ستصبح في المستقبل الحاضنة الاستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولي الجوّاري، والتهديد العنفي، وهي للأسف الشديد "غائبة" أو "مغيّبة" في التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة. ستظل العلاقات الجزائرية-المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحياناً مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الاستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي؛ وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حلّ قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، وخطاب تبادل المصالح "المغربي-الأوروبي"، والمحاولة البراغماتية الأوروبية المقيتة التي تعزّز حالة السكون في العلاقات المغربية-المغربية¹.

وعلى المستوى الإفريقي بشكل عام ستبقى الجزائر حجر الارتكاز، باعتبارها تحاول إدارة "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي الذي يميزه "ساحل الأزمات"، وستكون صناعة الاستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية².

إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسية الإفريقي، وخصوصاً مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعلنا في أمسّ الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف

¹ قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، <https://cutt.us/cY3Ou>، (آخر اطلاع: 2019/12/29).

² المرجع نفسه.

الجزائر لمقاربة الدور (Role Approach) ، كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.

وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية.

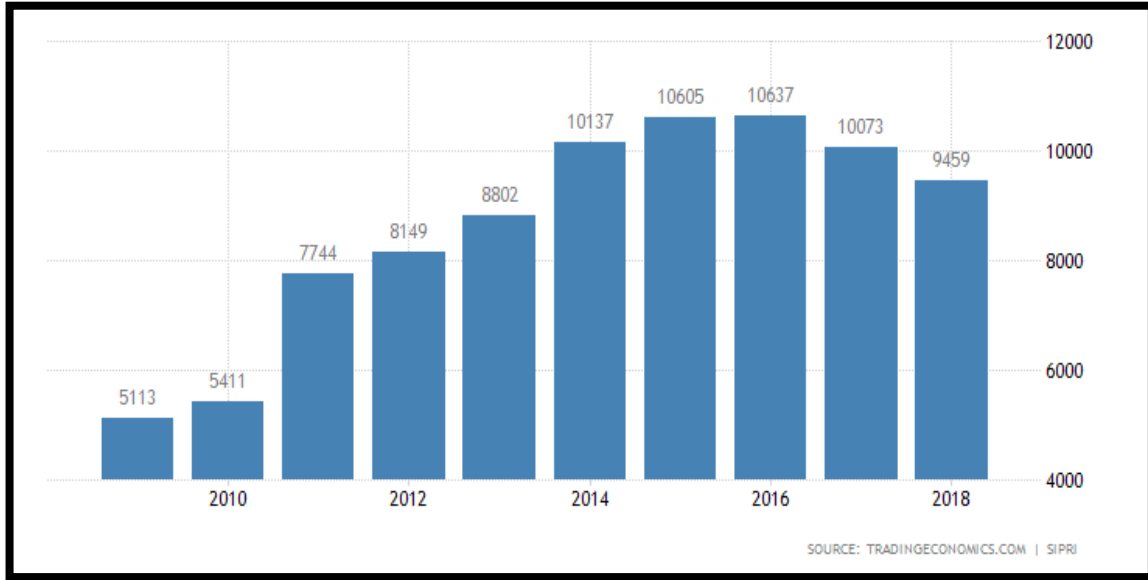
كما أن المفكرون السياسيون من أمثال (جورج ميد) و(جوزيف مورينو) درسوا نظرية الدور من حيث ارتباطها بالطابع السلوكي والوظيفي الذي تقوم به الدول لحل مشاكلها، تماماً كما يفعل الأفراد، كما قاموا بإضافة العوامل النفسية التي تتحكم بصانع القرار السياسي، لذلك أناطوا في كثير من مقارباتهم تشكيل الدور بكونه جملة من المواقف والسلوكيات السياسية التي تتخذها النخب السياسية المسؤولة عن إدارة الدولة داخلياً وخارجياً، حيث تقود هذه القرارات الصادرة عن الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار إلى رسم دور الدولة وتشكيله.

بينما ذهب آخرون إلى القول بأن الدور هو موقف وطني وعليه فإن العبرة منه هي في نتائجه، والمكانة التي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عن الدولة عبر أداء الدور، أما المفكر (بروس بيدل) فيرى أن الدور يعبر عن مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور، كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على إدراك الدور Cognitive Role وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه¹. على هذا الأساس يمكن القول: إن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.

¹ بشير النجاب، نظرية الدور ومفهومها، على الرابط: <https://cutt.us/efZxO>. (آخر زيارة للموقع: 2019/12/29)

للقيام بالدور فهناك ثلاثة أشكال رئيسية لدور الدولة وهي، تغيير الدور Role Change وتطور الدور Role Evolution وصراع الدور Role Conflict. وهنا من يضيف الدور المفرط The Role Overload ، ويعني ذلك عدم تقديم أصحاب القرار فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، وبالتالي يغلب على مواقف هذه الدول الطابع الراديكالي والغلو المفرط بشكل يصعب عملية التفاهم وقيام التعاون. كما يضيفون "غموض الدور The Role Ambignity" عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، بحيث يصعب على المحللين والمراقبين تصنيفه. أما تشوش الدور The Role Confusion فهو عندما يتحول الغموض إلى حالة متقدمة من الارتباك، الأمر الذي يضاعف من احتمالات الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أم تجاهها.

الشكل رقم: (07) تطور الإنفاق العسكري في الجزائر



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/military-expenditure>

إن الجزائر تدرك تمامًا أنها تدير عملية بالغة التعقيد وهذه العملية الأمنية تظهر في ثلاثة مؤشرات:

➤ **المؤشر الأول:** الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لزامًا إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش والمأزوم": ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيًا وإجرائيًا، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي-الجزائري والإفريقي.

➤ **المؤشر الثاني:** وضمانًا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجًا انكفائيًا على الذات قوامه تأمين الأمن بألية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي زادت حدة انتشارها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضمض لتمكين من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين "Uncertainty" التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أولينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقربًا بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنبًا لأية تهديدات تزحف من الخارج.

➤ **المؤشر الثالث:** في لغة سياسية غير معلنة لا تزال إفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولاً هشّة، وعلى الرغم من الاختلافات التعريفية، فهناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية؛ فقد وجد **ستيوارت وبراون** أن جميع التعريفات الحالية للدول الهشة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة، وهي:

- الفشل في بسط السلطة

- توفير الخدمات

- الحفاظ على الشرعية

وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها¹.

ثانياً: الدوائر الجيوسياسية والجيواستراتيجية للأمن القومي الجزائري

تعرف الجغرافيا عموماً النمط الأولي والتصور الابتدائي حول مفهوم الأمن القومي لأي دولة، وعلى الرغم من المفهوم الاستاتيكي الثابت والجامد للجغرافيا، غير أنها قد تفهم من خلال الأبعاد الجديدة التي ربطت من خلالها السلوكيات الدولية للوحدات المشكلة للنظام الدولي، تطور المفهوم وتوسع إلى معنى آخر وهو البعد الجيوسياسي لسلوك الدولة الذي ينطلق أصلاً من المستوى المحلي أو من "الجغرافيا" المحلية بكل تجلياتها سواء كانت إيجابية أم سلبية، كما تمثل الجيوسياسية امتداد الدولة خارج نطاق حدودها الإقليمية، وذلك عبر عدة أشكال، أنماط سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية تعتمد على الكثير من الاستراتيجيات والمفاهيم والأفكار المنوطة بخدمة مصالح هذه الدولة خارج حدودها.

إن هذه الفكرة البسيطة هي أساس البناء الأمن القومي لأي دولة دون اعتبار لشكلها أو قوتها أو سياستها الخارجية، كونها ستؤثر بأي حال من الأحوال على أمنها القومي بالسلب أم بالإيجاب، غير أن بساطة الفكرة لا تخفي التعقيدات الواسعة التي تحيط بها خصوصاً من الجانب الإدراكي لصناع القرار الذي يمثل أهم عنصر في تطبيق هذه الفكرة ووضعها محل التنفيذ واعتمادها

¹قوي بوحنية، مرجع سابق.

كمرتکز بنيوي للاستراتيجية العليا الشاملة للدولة، فحتى وإن توفرت كل شروط بناء الأمن القومي في الدولة يبقى العنصر الإدراكي هو أم عنصر وظيفي في هذا البناء حتى يوضع موضع التنفيذ ويصبح أمراً ملموساً وله انعكاسات إيجابية على مجمل أبعاد الأمن القومي للدولة.

في السياق ذاته، يقول الأستاذ عبد النور بن عنتر "يمكن تصنيف الدول العربية أمنياً في أربع فئات أساسية:

- **الفئة الأولى:** تضم دولاً (بلدان الخليج أساساً) تعتمد في صيانة أمنها الوطني على المظلة الأميركية، على الرغم من تخصيصها جزءاً معتبراً من ميزانيتها للدفاع.
 - **الفئة الثانية:** تشمل الدول العربية التي تعتمد على تحالفات استراتيجية، وبناء قدرات عسكرية وطنية معتبرة، كما هو حال المغرب (تحالف مع أميركا)، مصر (تحالف مع أميركا) وسورية (تحالف مع روسيا).
 - **الفئة الثالثة:** تضم دولاً تعتمد على بناء قدرات عسكرية وطنية، بعيداً عن التحالفات الاستراتيجية والمظلة العسكرية الأجنبية، كما هي حال الجزائر.
 - **الفئة الرابعة:** فتضم دولاً (تونس، لبنان، الأردن، موريتانيا...) محدودة الإمكانيات، تعتمد بالأساس على التحالفات الخارجية المرنة و/أو على التوازنات الإقليمية، خصوصاً أنها لا تعبر عن طموحات إقليمية¹.
- ما يهمننا في هذا التصنيف هو الدول المجاورة للجزائر أي تونس والمغرب وموريتانيا إضافة إلى ليبيا التي لا تمثل حالة الدولة "على الأقل في هذه الفترة" أو دول جنوب الصحراء "النيجر ومالي"، فبالإضافة إلى طول الحدود هناك اختلاف كبير في استراتيجيات هذه الدول في نظرتها إلى كيفية تحقيق الأمن القومي وهي نقطة الانكشاف الحقيقية التي تهدد الأمن القومي الجزائري، كونها تضع ضغطاً مضاعفاً على المسؤولين الجزائريين في تفكيك مركبات هذا الوضع غير المستقر، وتجبرهم على وضع عدة استراتيجيات وليس استراتيجية أمنية واحدة للتعامل مع أي تطورات حاصلة في نطاق هذه الدول، إضافة إلى امتداد أشكال التهديدات وارتباطها بالأحلاف التي تنشؤها هذه الدول مع حلفائها حيث التهديد الأمني يتجاوز الدولة الأم إلى الدولة الحليفة، وهنا تكون الجزائر

¹ عبد النور بن عنتر، عن الأمن القومي العربي، جريدة العربي الجديد، على الرابط: 9 مايو 2015 <https://bit.ly/2MHK6sT>

ليس فقط منكشفة بسبب طول حدودها ولكن بسبب اختلاف الاستراتيجيات الأمنية للدول المجاورة واختلاف أنماط العلاقة بين هذه الدول وعلاقتها بالجزائر، حيث يمكن لأي خلل أمني أن يندثرت ارتدادات وانعكاسات خطيرة على الواقع الأمني الجزائري، فمن النادر أن تندسجم وجهة نظر الجزائر مع العواصم الأوروبية والشرق أوسطية عندما يتعلق الأمر بأمن المغرب العربي والساحل، هذا الاختلاف له علاقة أكبر بالجغرافيا والواقع الأمنية من الايديولوجيا، حيث تركز هذه النظرة على أفكار مثل ما صرح به بعض كبار موظفي الأمن القومي السابقين في البيت الأبيض ، فإن المغرب العربي " يبقى نوعاً ما على الهامش " والبلدان مثل الجزائر أو ليبيا "ليست قلب العالم العربي"؛ القلب إما بلاد الشام أو الخليج ، فالمغرب العربي مهم ولكنه ليس بنفس أهمية المناطق الأقرب إلى القلب.

بالمثل، فالقوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وإيطاليا – وكلاهما متورط عسكرياً في ليبيا وفي دول أخرى قريبة من الجزائر- أحياناً تنظر إلى المغرب العربي على أنه "الفناء الخلفي لأوروبا"،¹ غير أن الجزائر في أغلب الأحوال لا تتوافق توجهاتها الاستراتيجية مع هذه النظرات المختلفة لمنطقة المغرب الكبير والساحل، وهنا يطرح السؤال: هل يمثل هذا الرفض أو الاختلاف مصدر قوة أو مصدر انكشاف؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن في وجود أو عدم وجود استراتيجيات من شأنها تحييد الانكشافات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال عدم ظهورها في جوار إقليمي بحجم حدود الجزائر إضافة إلى الوحدات الإقليمية المشكلة لمحيطها الإقليمي والتي تختلف بين:

- دول مغربية مختلفة التوجهات والاستراتيجيات الأمنية "المغرب"
- دول مغربية محدودة الإمكانيات نسبياً ولا تركز على استراتيجيات أمنية قوية وتحاول ربط تحالفات أمنية مرنة خصوصاً مع الاتحاد الأوروبية أو بعض الدول الأوروبية "تونس".
- دول مغربية تشهد أوضاعاً خاصة مثل الوضع الأمني في ليبيا التي لا تمثل وضع الدولة في الوقت الحالي نظراً للتعقيدات السياسية والأمنية والجيوسياسية المرتبطة بالأزمة الليبية.

¹ Jalel Harchaoui, Too Close For Comfort How Algeria Faces the Libyan Conflict, security assessment in north Africa (SANA) Briefing Paper July 2018, p4

- دول إفريقية هشة في كل الجهات إن لم تكن دول فاشلة تعتمد على الطرف الخارجي في حفظ أمنها الإقليمي "النيجرومالي".
 - الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط خصوصا فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والتي تعتبر دولا أوروبية ومتوسطية وأطلسية في نفس الوقت.
- وعليه، نجد أن تحقيق الأمن القومي الجزائري لا بد أن يمر ويرتكز على العديد من الدوائر الأمنية والجيوسياسية التي توضح امتداد أبعاد وأهداف الأمن القومي الجزائري انطلاقا من الجغرافيا ووصولاً إلى الجيوبوليتيكس والجيواستراتيجيا، لهذا يمكن التركيز على الدوائر الجيوسياسية التالية

الشكل رقم: (08) دوائر الأمن القومي الجزائري



ثالثاً: أبعاد وأدوار العلاقات الأمنية الجزائرية

تحدد الجغرافيا والتاريخ عموماً ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالاً، وهو المتوسط، والثاني بري جنوباً، والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفاً على كل الجهات، خاصة مع مساحتها الشاسعة وطول حدودها البرية والبحرية.

من جهة ثانية فإن الاقتصاد الجزائري يتميز بانكشاف كبير في هذا المجال، ذلك أن حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، بينما لا تمثل هذه الأخيرة أي ثقل يذكر في تجارة الاتحاد الخارجية، كما أنها تعاني من عجز غذائي مزمن؛ إذ تشكل المواد الغذائية أكثر من ربع وارداتها سنوياً، وهذا ما قد يعرضها للتداعيات السياسية للاستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما حدث للمغرب وموريتانيا، وبشياً فإن مفهوم أمن الجزائر القومي يجب أن يشمل أيضاً رعاياها في الخارج، إضافة إلى أنه هناك أبعاد أخرى أساسية بالنسبة لأمنها لا تقل أهمية، وهي الأبعاد المائية والبيئية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية، اهتمت الجزائر أساساً بالدوائر المغاربية العربية والإفريقية التي تعدها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دوراً بارزاً، وعلى الرغم من تمتعها بشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من ألف ومائتي كلم (على حدودها الشمالية)، ظل المتوسط لسنوات البعد الغائب في دوائر أمنها القومي، هذا ما يفسر عدم الاكتراث الإستراتيجي بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي لعاملين أساسيين:

أولاً: ثقل الماضي التاريخي (الغزوات المتتالية والاستعمار الفرنسي).

ثانياً: حجم التهديد البري على الجناح الغربي الذي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة

وهذا ما يفسر تحركها الجيوسياسي إفريقيا نظراً لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربياً (قضيي الحدود مع المغرب والصحراء المغاربية)¹.

وبالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا وبخاصة فرنسا وإسبانيا فإن الجزائر ومستقبلها السياسي بالحكم يشكل موضع اهتمام كبير، ذلك أن ومجيء معادي للمغرب يهدد أمن المتوسط برمته، مما يسبب

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة

اضطراباً في الأسواق الدولية للنفط والغاز، ويؤثر بالتأكيد على المستهلك الأمريكي، ويهدد حاجيات إسبانيا، إيطاليا وفرنسا من الطاقة، وأيضا الاستثمارات الأوروبية في الجزائر.

رابعا: التهديدات الأمنية الجديدة من منظور الأمن القومي الجزائري والدبلوماسية الجزائرية

تقوم الجزائر منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بالعمل على خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب وذلك اعتبارا بأن هذه الظاهرة المرضية والإجرامية تشكل تهديدا دوليا وعبر وطنيا لا تعترف لا بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالعرف...، فهو تهديد غير تماثلي ينتقل عندما تغيب استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة المحتوى.

لذلك دعت الجزائر التي عانت على مدار أكثر من 15 سنة من هذه الظاهرة إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة لمكافحتها وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب والمقاومة.

كما أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثقة أكبر لهذا الاقتراح الجزائري من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة، من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر.

كما دعيت الجزائر بخبرتها من طرف منظمة الحلف الأطلسي في إطار عضويتها في الحوار المتوسطي إلى المشاركة في العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية **Operations Active Endeavour** وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب **CTC** وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقيا **CISA** أو مساهمتها عمليا في تطوير الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أو في جل المجهودات الجهوية والدولية الخاصة بالتعامل مع هذا التهديد.

بالإضافة إلى هذا التهديد، فالجزائر منظوية تحت كل الأطر المنظمة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية من جريمة منظمة، مخدرات، وفي المتاجرة في الأسلحة الخفيفة. كما ساهمت أيضا في بناء تصورات متوازنة إنسانية في التعامل مع مسائل الهجرة والهجرة السرية من إفريقيا وإلى أوروبا¹.

تاريخيا، ركزت الجزائر بشكل عام سياستها الأمنية على الداخل في محاولة لتأمين الاستقرار الداخلي، في حين أن اتخذت صورة دولية مرموقة نسبيا بين 1960 و 1970، وأصبحت الدولة أكثر تركيزا داخليا

¹ التهديدات الأمنية من المنظور الدبلوماسي: الدبلوماسية الجزائرية كدراسة حالة، على الرابط: <https://cutt.us/j4vAZ>، (آخر زيارة للموقع: 2019/12/31).

كما زادت المشاكل الاقتصادية في 1980، ازداد هذا التركيز المحلي خلال الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر خلال التسعينيات، ومع سعي الزعماء الجزائريين إلى تعزيز حكمهم أصبحت مكافحة الإرهاب جزءاً أساسياً من جهود الجزائر لإعادة التواصل مع العالم الخارجي، كان هذا هو الحال بشكل خاص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، حيث قدمت الجزائر نفسها كفاعل أساسي في محاربة الإرهاب.

كما تحرك قادة الجزائر لتأكيد أنفسهم كشركاء عالميين مسؤولين واضطلعوا بدور نشط في التعاون الأمني الإقليمي، واستضافة وتنسيق عدد من أطر التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، لكن العديد من هذه الترتيبات فشلت عند اختبارها من قبل الاضطرابات التي شهدتها الأزمات السياسية والأمنية في بعض الدول العربية منذ عام 2011 وسيطرة المقاتلين على شمال مالي عام 2012، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم الثقة المستمر بين الحكومات الإقليمية والافتقار إلى القدرة على التنسيق.

في أعقاب هجوم 2013 In Amenas (والذي أسفر عن مقتل أكثر من 35 رهينة و 29 مهاجماً)، تحول خطاب الجزائر الاستراتيجي وموقفه بشكل أكثر دراماتيكية، كانت أزمة مصنع الغاز بمثابة مفاجأة استراتيجية صدمت وأحبطت قادة المؤسسات الأمنية الجزائرية، تميزت الاستجابة باستعداد جديد للتعاطي مع شركاء خارجيين، فالدافع الأساسي بقي المحصول الحالي لفهم القادة لكيفية تأمين المصلحة الوطنية طويلة الأمد للبلاد فيما يتعلق بالتهديدات الخارجية، والحفاظ على الحدود الإقليمية الجزائرية، الهيمنة، وتأمين الاستقرار الداخلي.

كما تأثرت التغييرات في الوضع الأمني في الجزائر بعدد من المفاجآت الإستراتيجية الهامة منذ عام 2011، فالهجمات عبر الحدود من قبل الجماعات المسلحة العاملة في مالي خلال عام 2012، مثل فصيل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المنشق عن حركة "الوحدة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا (MUJWA)"، كانت من بين أبرز الحوادث التي تسلط الضوء على انكشاف نسبي للحدود الجزائرية.

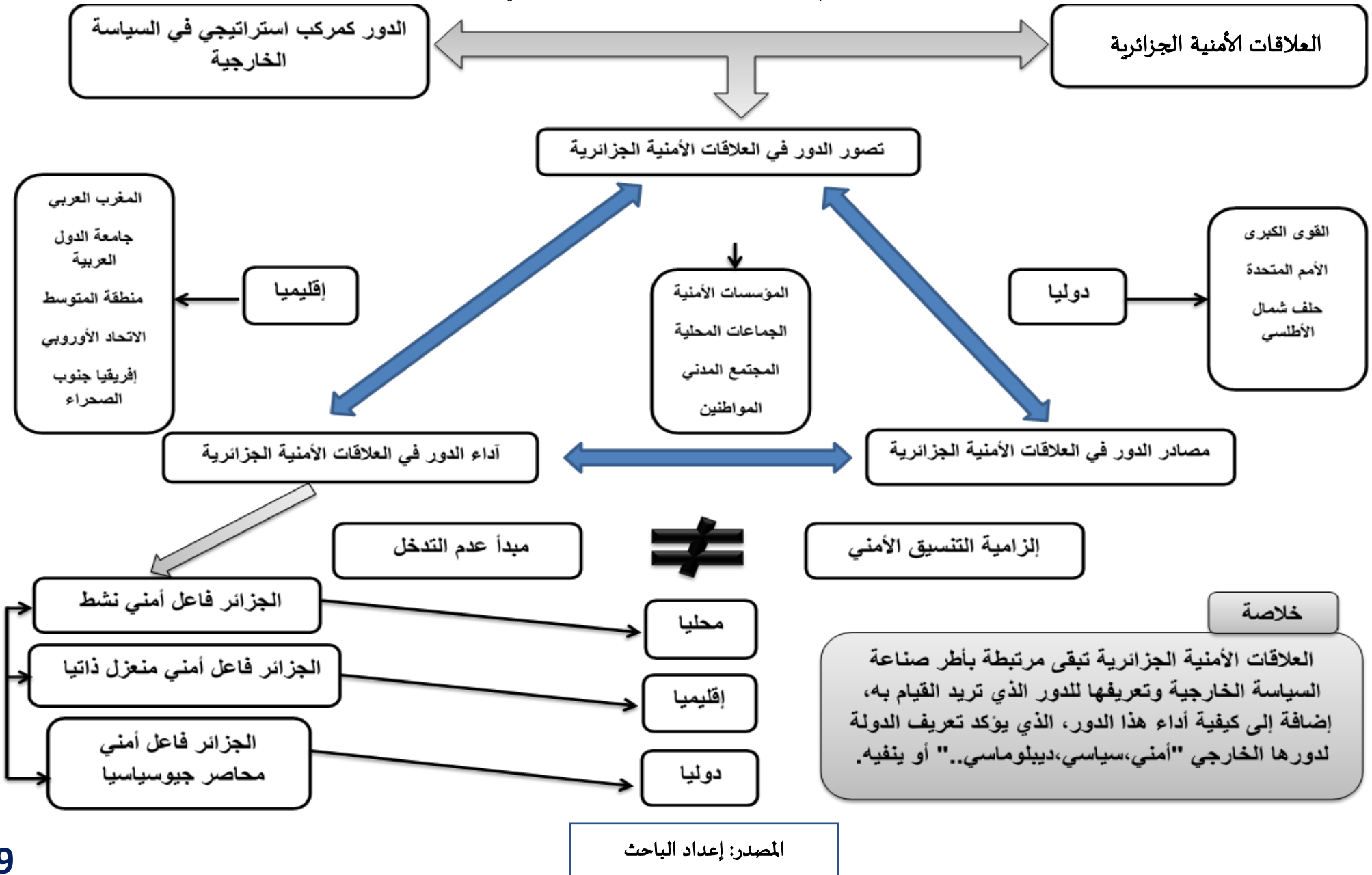
إن الهدف من الأطر الأمنية متعددة الجنسيات بقيادة الجزائر، مثل "اللجنة المركزية للعملية (CEMOC)"، التي تتخذ من تمارست مقرأً لها، تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر مع تصاعد المخاوف من الأنشطة الجهادية في المنطقة في الآونة الأخيرة.

لكن ثبت أنها غير فعالة وتم تهميشها خلال التدخل الفرنسي في شمال مالي، وتعرض نهج الجزائر أيضاً لنكسات من عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، التي تركت المؤسسات الجزائرية والتونسية بدون نظراء أمنيين قابلين للحياة في طرابلس أثناء محاولتهم تنسيق جهود أمن الحدود بين البلدان الثلاثة، كما كانت أزمة الرهائن في معمل الغاز في عام 2013 نقطة تحول وأدت بسرعة إلى تحولات في السياسة الأمنية الجزائرية. وركز الزعماء الجزائريون على دعم نظام الأمن الداخلي في البلاد ورعاية الترتيبات الأمنية الثنائية مع بلدان مثل تونس لوقف نمو الأنشطة عبر الحدود من قبل الجماعات المتطرفة¹.

على مستوى آخر، تم إعادة تنظيم أجهزة المخابرات الجزائرية في أواخر عام 2013 وبداية عام 2014 وتم نقل أجهزة مختلفة من دائرة المخابرات والأمن القوية (DRS)، وهي دائرة الاستخبارات العسكرية الجزائرية، إلى أقسام أخرى من الجيش، وتم فصل قادتها أو تقاعدهم أو تعيينهم كمستشارين للرئاسة. تم إلغاء أو تقسيم بعض المنظمات الفرعية. ومثل العديد من أجهزة الاستخبارات العربية، فإن مجتمع الاستخبارات الجزائري مقسم إلى حد كبير ومسيّس، وعززت الروايات العامة حول عمليات إعادة التنظيم هذه الجهود إلى تحسين تنسيق الاستخبارات وتأكيد سيطرة رئيس الأركان والرئاسة على دائرة الاستعلام والأمن، التي ينظر إليها على نطاق واسع على أنها إقطاعية، كما وصفت هذه التحركات كجزء من صراع طويل على السلطة بين حلفاء الرئيس المعزول عبد العزيز بوتفليقة وتلك الخاصة للجنرال محمد "توفيق" مدين، رئيس دائرة الاستعلام والأمن منذ إنشائها في عام 1990.

¹المرجع نفسه.

الشكل رقم (09): أبعاد وأدوار العلاقات الأمنية الجزائرية



تسببت طبيعة التهديدات غير الدولية وانتشار لأزمات في تخومها وتعقدها في بعض التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ (المؤسسة لعقيدها الأمنية) والمصالح (الأمنية)، ما حتم تعاملًا مرئيًا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية، فإذا كان قرار فتح المجال الجوي والذي يعد سابقة في عقيدها الأمنية يتناقض ومبادئها وخطابها الرفض للتدخل، فإنه يتوافق ومصالحها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضًا من تهديد إرهابي على حدودها، ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجًا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلي وكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها.

إنه وضع جديد بالنسبة للجزائر ذلك أن التوتر بين المستلزمين توتر ناشئ، فالأول مرة تجد نفسها معنية مباشرة بتهديدات غير دولية مرتفعة الحدة على حدودها، إنها محنة أمنية بالنسبة لعقيدها، خاصة أن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مطلق، في وقت غابت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب فيه في مالي، يحول دون قراءة متجددة للتهديدات فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف.

من هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطرًا على أمنها القومي، وقد خلق هذا التوتر أيضًا تناقضًا في سلوك الجزائر قاريًا كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة؛ فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.¹

• التوجس الأمني الإقليمي

تقوم استراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة التهديدات المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلاً للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات، وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور:

¹ عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2مايو/أيار 2018، ص5.

- يتضمن الأول، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنياً (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسَّعتها لتغطي تقريباً كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.
 - فيما يتمثل الثاني في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسياً ومالياً (مساعدات وقروض)، وأمنياً (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكرياً (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب...).
 - أما الثالث؛ فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010.
 - فيما يُعنى الرابع بتسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.
- أما الخامس، فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي، حيث تتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسّسة لسياستها الخارجية والأمنية، كما تسيّر كلها في اتجاه واحد وهو تكفُّل دول المنطقة بأمنها؛ ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضاً إلى مبدأ أساسي وهو ضرورة اضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنباً للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الاستراتيجي.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 6-7.

المحور الخامس

الواقع الأمني الجديد وضرورات تعديل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها الأمنية

أولاً: الهوية الاستراتيجية والأمن القومي الجزائري

إن اعتبار مفهوم "الأمن" كغيره من الظواهر الاجتماعية ليس معطى مسبق بل هو مبني اجتماعيا ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك الدول ومنه إعطاء أكبر أهمية للأفكار والمعايير في تحليل وتفسير ظاهرة "الأمن" بالتركيز على دور الهوية والعلاقة القوية بين "الهوية" و "الأمن"

✓ فالهوية تحدد مصالح الدول

✓ الهوية الإستراتيجية تحدد سلوك ومصالح الدول.¹

الهويات ليست جامدة بل هي متغيرة ومتحركة ومتطورة، فتغير الهوية يؤدي إلى تغير المصالح، غير أن التغير في الهوية لا يمس جوهرها وإنما بعض الجوانب الأساسية فقط، وهنا تلعب الأفكار الدور المهم في تغير الهويات ومنه تغير المصالح، إذا لا يمكن الفصل الكلي بين الهوية الجوهرية والهويات المتغيرة لأنها تتطور في بيئة تتغير باستمرار وهذا ما يؤثر على إنتاج هذه الهوية.

فالهوية إذا تحدد مصالح الدول عبر الأفكار والقيم التي يحملها ويتشارك فيها ويطبقها صناع القرار في هذه الدول، والتي تختلف من دولة إلى أخرى ومن منظومة قيمية إلى أخرى، وصناع القرار هم الذين يحددون معنى الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقية بحيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فالأفكار التي تنتج من إدراكات صناع القرار هي التي تحدد هوية هذا الفاعل، بالتالي تبني مصالحه وما يمكن تحقيقه، وهنا لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي ، لأنه لا يمكن تفسير كل ما تقوم به الدول بتفسير واحد باختلاف الهويات والمصالح والأفكار والقيم²

¹Kolodziej Edward A., Security and international relations ,New York, Cambridge University Press, first edition,2005.p265

² Anthony D.Lott, "Creating insecurity:Realist,constructivism,and US security policy",Ashgate publishing company,2004.p56-57.

انطلاقاً من هذا الطرح يمكن تحديد معالم التطور والتحول في الهوية الاستراتيجية الجزائرية، والتي بدورها تؤثر على كل من العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية وهذا على عدة مستويات، منها:

- التحولات الأمنية المعاصرة ونشأة التهديدات الأمنية الهجينة على الحدود الجزائرية، يزيد من الاستعصاء في الحفاظ على الأنماط التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية.
- طبيعة النظام الإقليمي الناشئ في منطقة المغرب الكبير ومنطقة الساحل والتي تتسم بالانكشاف الأمني والتعقد على مستوى تطور التهديدات الأمنية الهجينة،
- طبيعة العلاقات الأمنية الجزائرية التي تعمل على الانخراط في المبادرات الأمنية الإقليمية والدولية قصد التأثير بتجارها في مكافحة الإرهاب وكسب المزيد من الرهانات الإقليمية خصوصاً.
- المستوى التنظيمي أو الوظيفي الذي يلعب دوراً أساسياً في تطور أي مؤسسة أو منظمة نجد أن الجزائر تركز عليه بشكل كبير خصوصاً في المجال العسكري أين أولت الجزائر أهمية كبيرة لعصبة الجيش الوطني الشعبي قصد مواكبة التطورات الحاصلة على عدة مستويات، والتي في الغالب ستكون لها ارتدادات على مسار وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية.
- خلق هوية استراتيجية جزائرية يمهد لتطويع مجالات تحرك الجزائر خصوصاً في محيطها الإقليمي كفاعل نشط على أساس الخبرات الكبيرة للجزائر في إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى البعد القيمي للهوية الاستراتيجية الجزائرية الذي يزيد من تعميق علاقاتها بمحيطها الإقليمي والدولي بارتكازها على مفهوم الأمن التضامني/التشاركي بين الوحدات المشكلة للنظم الإقليمية التي تنخرط فيها الجزائر، كرد فعل على استهداف مبدئها بعدم التدخل في النزاعات خارج حدودها.

ثانياً: العقيدة الأمنية وأدوار الجيش الوطني الشعبي في مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية

إن ارتباط الجيش الوطني الشعبي بعقيدة أمنية وطنية قومية تاريخية صارمة جعله مقيداً بشكل ذاتي أو إرادي، وعلى اعتبار أن الجيوش في كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي تمثل امتداداً ووسيلة لتنفيذ سياساتها الخارجية بشكل أو بآخر، فإن الجيش الوطني الشعبي الجزائري لا يخرج عن نطاق تطور السياسة الخارجية الجزائرية والتي بالضرورة تخضع وتتأثر بمتغيرات وتحولات الأمن الإقليمية والدولية، خصوصاً مع الجيران و بروز التهديدات متعددة الأبعاد والوسائط والفواعل وجب على

الجزائر التحرك من أجل توجيه سياستها الخارجية بعيدا بشكل جزئي عن بعض مبادئها التي أصبحت تهدد أمنها القومي إذا استمرت دون تطوير أو إعادة تكييف مع المستجدات الأمنية والسياسية في المحيط الإقليمي الجزائري.

فخلال فترة الحرب على الإرهاب وعن طريق تجارب الجيش الجزائري في ميادين القتال الحديثة غير المتجانسة تعلّمت القوات المسلحة الجزائرية دروسا قاسية وأرغمت نفسها على عمل طفرات جيلية هامة في عملية التكيّف والتعديل، وفي غضون ذلك، بدا أن كثيرا من القطاعات الحكومية الجزائرية وأجهزتها كانت في حالة رفض بالنسبة لمتطلبات التكيّف مع التهديدات والحرب الحديثة، وإجمالا، سوف يكون على الجيش الجزائري الاستفادة من دروس حربه على الإرهاب والاستفزازات الأمنية الجغرافية بإجراء تعديلات في الأوضاع الداخلية والمؤسسية، لضمان أنها قد أصبحت بالفعل معمولا بها وليس فقط "معلومة"، كما يتوجّب على الجيش الجزائري أيضا توسيع مجاله ليشمل ضرورات ملحة داخل الحكومة الجزائرية، ضرورات سوف تساعد الجيش الوطني الشعبي الاستعداد لمستقبل يغلب على القوات المسلحة فيه التأكد من مجابهة مواقف تماثل أو تزيد من حيث تعقيدها عن تلك التي يواجهها في الوقت الحاضر¹.

كما أظهرت الأحداث في تاريخ الدولة الجزائرية بصورة متكررة، فإنه من الصعب نظريا التوقع بأيّ درجة من درجات التأكد كيف ستبدو ميادين القتال المستقبلية على وجه التحديد، أو في هذا الخصوص؟ وأين ستتواجد؟ إن الثابت الوحيد هو التغيير، كما يكون التنبؤ بالقرارات السياسية المستقبلية أكثر خطورة. وعلى أيّ حال، من الممكن تعريف بعض التوجهات التي يُحتمل أن تشكّل النزاعات في المستقبل، وذلك يتضمن ازدياد الهوة بين العالم النامي والمتقدم، والانفجار السكاني في المناطق المتخلفة، وظهور إيديولوجيات ومنظمات لا تعترف بالحدود القومية، والزيادة الحادة في الانفصالات العرقية والطائفية، والتنافس الدولي المتزايد من أجل الحصول على موارد الطاقة. وقد حدثت أيضا تحسينات كبيرة في التقنيات بما يسمح بالنقل الفوري للمعلومات على مستوى العالم، ومن ثم يؤمن إمكانية لصناعة أسلحة لا يمكن تخيل قدرتها التدميرية. وتشير جميع هذه الخصائص إلى الطبيعة المعقدة والغامضة للنزاعات المستقبلية.

وعليه، فإن متغير الهوية والهوية الأمنية خصوصا هو نوع من التفكيك في العلاقات السياسية والأمنية للدولة الجزائرية لأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات

¹ نسيم بلهول، تصوّر مستقبلي لرهانات الدفاع الوطني والحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية قومية، على الرابط: <https://bit.ly/359lq3H> (آخر اطلاع: 2020/04/27).

السياسية حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي، فلوزاد الاهتمام بهويات الفواعل لاستطعننا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية تجعلنا نتجاوز الصور البدائي لمفهوم الأمن إلى التصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول. فالارتباط الحاصل بين الهوية الاستراتيجية والأمن القومي الجزائري على أنه ظاهرة مثلها مثل العلاقات الدولية أو الواقع الاجتماعي أو مسار النزاعات بين الدول، ليس معطى مسبق أي موجود في السياسة الدولية، وإنما هو مبني وفقا لمجموعة من العلاقات والترابطات التي تنشئ مجموع السياسات والسلوكات في النظام الدولي، ومنه فالاهتمام بدراسة ما هو ذاتي تابع الخطابات الشرعية وما هو موضوعي أي محيط بصناع القرار خصوصا في النموذج الجزائري، يجب دمجها للوصول إلى نتائج أكثر دقة، لأنه عبارة عن تداخل للعوامل الذاتية والموضوعية، فهذا التركيب الذي تقترحه البنائية الذي يمثل مزيج بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي أو ما يسمى بالتذاتانية intersubjectivity أي أن الظاهرة الأمنية تخضع لهذه التشكيلات كون الأمن ظاهرة تخضع للأفراد.¹

كما يسعى البعض إلى تجنب تعقيد الخيارات الصعبة والتي ينجم عنها التوصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر غير مُعدّة لاستخدام قواها القومية في مثل تلك البيئات متعددة الأبعاد، وقد يزعمون أنه لا يمكن للقوات المسلحة الجزائرية تحمّل حرب أخرى على الإرهاب أو مواجهة نظامية مع قوة كبرى، غير أن تلك الحجة هي مثل الحجج التي كانت ضد عدم تدخل الجيش الوطني الشعبي في حروب إقليمية بعد استفزازات دولية وإقليمية ما يتعلق ودوائر التوتر الجيوسياسية في المنطقة (مالي وليبيا).

على الرغم من جاذبيتها، إلا أنها غير واقعية وتدعو إلى المخاطرة، وفي هذا العالم الخطير الذي نعيش فيه، حيث يتزايد تشابك العلاقات ويزداد الاعتماد المتبادل، لا يكون في إمكان الجزائر افتراض أنها سوف تكون قادرة على الانسحاب من مشاكل الأمم الأخرى لفترة طويلة، وقد تتطلب المصالح الوطنية من الجيش الوطني الشعبي في أغلب الأحوال في المستقبل غير البعيد أن يشارك في مواقف يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من تلك التي تواجهها الجزائر في الوقت الحالي.

وسوف يتوجب على الجيش الوطني الشعبي من أجل مواجهة تحديات الأمن الوطني في المستقبل، أن يوجد القدرة اللازمة للمشاركة بشكل كامل في العمليات العسكرية دون الحرب، كما سيتوجب على الجيش الوطني تبني مفهوم بناء الأمة، ليس فقط من الناحية النظرية ولكن بشكل كامل.

¹ Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen, Constructing international relations :the next generation, New York, Library of Congress,2001, p235

إن احتمال فقدان القوة الدافعة للتغيير في هذه الحقيقة الجديدة للنزاع، من خلال نشر القوات على الحدود الوطنية وترتيب الأوضاع السياسية بوجهة نظر قصيرة المدى، والممانعة الطبيعية من جانب القوات المسلحة الجزائرية للمشاركة الفكرية التي تتجاوز البنية الخطية للحرب هو احتمالٌ حقيقي.

وعلاوة على ذلك، فإنه بينما يقوم الجيش الوطني بمحاولة تحسين قدراته في مجالي الدفاع الوطني والحرب غير الخطية، يكون على القوات المسلحة الجزائرية المحافظة على قدرتها على هزيمة التهديدات العسكرية التقليدية وردع ظهور فواعل من دون الدولة أو منافسين إقليميين أقوياء، ويكون التحدي هو أن يجد الجيش الوطني التوازن الصحيح دون محاولة الوصول إلى الجدارة في الكثير من المهام المحتملة مما لا يمكن الجيش الوطني من أداء أي منها بشكل جيد.¹

في الأخير يمكن القول أن عقيدة الجزائر الأمنية مرتبطة بتصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صُمِّمت في البداية لمواجهة تهديدات دولانية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب، ولم تستوعب كما ينبغي القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد، مستبعدة أو على الأقل مقلّلة من شأن التهديدات غير الدولية، لكنها بدأت تستوعب تدريجياً التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية، فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.²

من الملاحظ أن سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها يتوافق والمبادئ المؤسسة لعقيدتها، غير أن تحليلاً معمقاً لسلوكها يبيّن أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية، ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكله بعض بناء العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتهن الليبية والمالية.

كما يمكن أن نستشفها أيضاً من خلال تغيير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية، حيث اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها؛ حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية

¹ نسيم بلهول، مرجع سابق.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 4-5.

للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستياً بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي (ربما يُقصد من مشاركتها في هذه الاجتماعات تجنب سياسة المقعد الشاغر ومحاولة التأثير على كيفية التدخل وأهدافه).¹

كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية، يوضح هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلاً طفيفاً وظرفياً طرأ على عقيدتها الأمنية، مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود.

يعني هذا التناقض بين خطاب وطني-سيادي من جهة والمبادئ من جهة ثانية، تكييفاً مع الواقع وفقاً لمقتضيات مصالح الساعة، بمعنى التوافق بين المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال هذه الأزمة. تفيد كل هذه التحولات بوجود تعديلات طفيفة ظرفية لكن دون مراجعة جوهرية لعقيدتها الأمنية، وتعبّر هذه التعديلات أيضاً عن توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع.

بالرجوع إلى السجل غير المتسق للأمم الجزائرية عندما تعيد تنظيم قواتها عقب فترات الأزمات القومية، نجد أن الوقت قد حان لبدء مناقشة كيفية قيام عقيدة عسكرية قومية للاستعداد لمستقبل خطير. إن هذا الغرض لا يشكل تحدياً للجيش والقوات المسلحة وحدهما: إنها ضرورات قومية على قيادة الجيش الوطني التعامل معها لضمان الأمن القومي الجزائري في المستقبل. وإني آمل أن تساهم الأفكار التي ستناقش في هذا المقال في المناقشات الضرورية التي يكون على جميع مسؤولي الأمن القومي الجزائري الجادين عقدها الآن بشأن كيفية الاستعداد للمستقبل على أفضل وجه.

وبلا شك، قد يودّ بعض الناس نسيان أزمات الجزائر الإقليمية، وهم يريدون أن تسحب القوات المسلحة نفسها من الداخل نحو الخارج على وجه السرعة وتوريط الأمة الجزائرية في اشتباك إقليمي معقد، لذلك ينبغي على قيادة الجيش الوطني وفي نفس الوقت إعداد قوات مسلحة وعناصر قوى الجزائر القومية الأخرى للقيام بالنطاق الكامل للعمليات الأمنية السيادية ضد تهديدات أثبتت أنها تماثل الجيش الوطني الشعبي الجزائري من حيث التكيّف بصورة كاملة، بل وتتفوّق عليه في استغلال

¹ محمد بن أحمد، القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية، على الرابط: <https://bit.ly/2LeqcoG> (آخر اطلاع: 2020/05/9)

التقنيات الحديثة في بعض الأحيان، إن هذا هو التحدي الأساسي لقيادة الجيش كما تعرف من تجاربها الأخيرة في زمن المعضلات الأمنية الإقليمية المستمرة.

في التسعينيات، عندما كانت القوات المسلحة الجزائرية تمر بفترة اختبار نفس عقب الحرب على الإرهاب، عقيدة الحرب في الجزائر قاسية لا تتحمل خطيئة الهزيمة، لتظهر القوات المسلحة الجزائرية بعدها أن ليس لديها ميزة الخيار بين الحروب التي تخوضها، وقد مضى عهد الحروب النظيفة "المعلنة". في الواقع، إن القوات المسلحة الجزائرية ومؤسسات القوى القومية الجزائرية ليس لديها ميزة اختيار الوقت الذي سوف تدعى فيه وطبيعة مهمات الدفاع عن مصالح الأمة الجزائرية وتعزيزها، غير أن لديها رغم ذلك، الفرصة للمساعدة في تقرير كيف سوف تؤسس عقيدة الأمن القومي الجزائري للتعامل مع عالم متزايد الخطورة، ومن المهم الآن أن نعجل بمناقشة كيفية إعداد الجيش الوطني الشعبي لهذا المستقبل على أفضل وجه وفق عقيدة عسكرية قومية تليق ووضع الهوية الإستراتيجية العسكرية الجزائرية إقليمياً¹.

¹ نسيم بلهول، مرجع سابق.

الخاتمة

إن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تتطلب تعمقا كبيرا في البحث عن مكونات هذه الظاهرة كونها تمثل في العديد من الفترات الجمع بين العديد من المتناقضات والمفارقات؛ التي تجعل من الصعوبة بما كان تحديد معالمها بسهولة على الرغم من الوضوح النسبي في معالم السياسة الخارجية بشكل عام، وهذه الصعوبة يمكن إجمال أسبابها وتجلياتها في النقاط التالية:

✓ البعد التاريخي

يعتبر البعد أو الإرث التاريخي الجزائري من أهم محددات سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، خصوصا في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة والتي سعت فيها الجزائر إلى تقديم نفسها كمرجعية للتححرر من الاستعمار في إفريقيا والعالم بشكل عام، غير أن هذا الطرح تراجع نسبيا لأسباب براغماتية، خصوصا منذ نهاية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، كما نجد أثر البعد التاريخي متمركزا بشكل كبير في العلاقات الجزائرية الأوروبية والفرنسية خصوصا، والتي لم ترق أبدا إلى مستويات مقبولة على الرغم من المصالح الكبيرة للطرفين، غير أن غلبت البعد القيمي التاريخي أثرت بشكل واضح على تطوير هذه العلاقات.

✓ البعد القيمي والمعياري

امتدادا للبعد التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية المتركزة حول مبدئين أساسيين وهما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وكذلك عدم تدخل الجيش الوطني الشعبي خارج حدود الجمهورية، واصلت الجزائر بناء نموذجها المعياري في السياسة الخارجية الخاص بها، حتى أصبحت سمة أساسية لها في سلوكياتها الإقليمية والدولية، حيث اكتسبت الجزائر من خلال هذين المعيارين مكانة خاصة في محيطها الإقليمي خصوصا؛ نظرا لارتكاز هذا المعيار على احترام الدول حتى في حالة الأزمات والحروب، بالتزام الجزائر الدائم بالحلول السلمية والسياسية وعدم الانحياز إلى أي من الأطراف في أية أزمة.

✓ البعد البراغماتي

على الرغم من غلبت البعد المعياري على السياسة الخارجية الجزائرية، غير أن البعد المصلحي يظهر جليا في العديد السلوكيات والقرارات التي اتخذتها الخارجية الجزائرية أو السلطات العليا في البلاد بشكل عام، وهذا راجع بالأساس إلى شكل الأزمة أو الموقف الذي تحدده السياسة الخارجية

الجزائرية وكيفية التعاطي معه؛ وهذا عبر اعتماد الحرب المعيارية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تعتمد الجزائر مبدأ الحرب على الإرهاب كاستراتيجية طويلة المدى أكسبتها مكانة دولية وإقليمية هامة، الأمر الذي يسهل انخراط الجزائر بشكل غير مباشر في الأزمات أو النزاعات خصوصا في محيطها الإقليمي تحت مبدأ الحرب على الإرهاب أو الوقاية منها، ما يؤكد هذا السماح باستخدام المجال الجوي الجزائري صالح القوات الفرنسية، وكما هو معلوم أن المشرع الجزائري كان قد وضع شروطا محددة للسماح باستعمال الطائرات العسكرية الأجنبية للأجواء الوطنية، كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 10 / 199 المؤرخ في 30 أوت 2010، المحدد لقواعد تحليق الطائرات العسكرية الأجنبية فوق التراب الجزائري.

ومما جاء في المرسوم أن السلطة الوطنية المؤهلة بمنح التراخيص لأي طائرة أجنبية بالتحليق فوق التراب الجزائري، هو وزير الدفاع ممثلا في شخص رئيس الجمهورية، على أن يتم تقديم رخصة التحليق المؤقتة، 21 يوما قبل تاريخ تنفيذ التحليق، بحسب المادة السادسة من المرسوم الصادر في الجريدة الرسمية، في عددها رقم 50 الصادرة بأول سبتمبر 2010.

وعليه، تم تمكين الطائرات الفرنسية في التزوّد بالوقود في الحالات الطارئة وإمكانية النزول الاضطراري للطائرات الفرنسية في مطارات جزائرية، ولم تأت موافقة الجزائر على فتح مجالها الجوي أمام القوات الجوية الفرنسية من فراغ، وجاء القرار بعد مفاوضات طويلة واجتماعات ولقاءات للتنسيق بين البلدين، وكل هذا تمّ في خريف عام 2012.

يمثل هذا السلوك الجزائري استراتيجي الدمج بين الأبعاد المعيارية والبراغماتية باحترام مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من جهة؛ وكذلك الحفاظ على أمن الدولة وحدودها دون المساس بمبدأ عدم تدخل الجيش لوطني الشعبي خارج حدود الجمهورية، وعلى نفس النهج يتم التعامل مع باقي الأزمات والنزاعات خصوصا التي تكون لها ارتدادات مباشرة على الأمن القومي الجزائري مثل الأزمة في ليبيا والأزمة في مالي.

في الأخير، وعلى الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي ضربت الجزائر منذ الاستقلال وحتى يومنا، نجد أن الجمهورية الجزائرية استطاعت بناء نموذج خاص بها في السياسة الخارجية يميزها عن باقي النماذج الإقليمية والدولية في العديد من المستويات، الأمر الذي يعد إيجابيا إلى درجة كبيرة بالنظر إلى الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تطورت فيه السياسة

الخارجية الجزائرية، والذي أبرز العديد من السلبيات التي يمكن تجاوزها مستقبلا، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- السياسة الخارجية كسياسة عامة تخضع لتطورات داخلية وخارجية تؤثر على سلوكياتها وتعديل مبادئها، لهذا وجب على صناع القرار التكيف مع طبيعة السياسة الخارجية الخاضعة لهذه التطورات دون الارتكاز على نفس المبادئ في حل أزمات مختلفة المنشأ والفواعل والتداعيات.
- الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية لا تكاد تظهر في الأزمات الإقليمية المحيطة بالجزائر؛ كونها تخضع للمبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي يعقد في بعض الأحيان التعامل مع الارتدادات الأمنية والاقتصادية للأزمات التي تكون قريبة من الجزائر إذ لم تتخذ تجاهها قرارات تتجاوز هذه المبادئ مستقبلا.
- البناء الأمني للمنطقة المغاربية ومنطقة الساحل يحتم على الجزائر التكيف السريع مع حجم ووتيرة التغيرات الأمنية الحاصلة، مما يفرض ضغطا مضاعفا على السياسة الخارجية من جهة وأدوار الجيش الوطني الشعبي؛ الذي لا بد من إعادة تعريف أدواره أو توسيعها من جهة أخرى.
- عدم اضطلاع الجزائر بأدوارها في المنطقة المغاربية خصوصا يفتح المجال واسعا أمام قوى أجنبية عن المنطقة تحاول كسب المزيد من التوسع الاستراتيجي والاقتصادي فيها ، ومما يزيد خطورة الموقف هو وجود بؤر توتر كبيرة محيطة بالحدود الجزائرية في الجنوب والشرق بشكل خاص.
- البعد العربي في السياسة الخارجية الجزائرية معطل إلى حد كبير ولا يصل إلى مستوى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية أو الاستراتيجية العليا الشاملة للجزائر، لهذا يجب الاعتناء بهذا البعد مستقبلا كونه يمثل عمقا استراتيجيا مناسباً لمكانة الجزائر في النظام الإقليمي العربي.
- الاعتماد على سياسة خارجية قائمة على المصلحة أكثر من المبادئ أصبح أمرا ضروريا، وهذا بتغليب البعد البراغماتي على البعد المعياري دون التنصل من جوهر الهوية الوطنية والخارجية للجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- بن عنتر، عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
- 2- الدبار، محمد، أبعاد السياسة الخارجية "دراسة تأصيلية"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 29 مارس 2019.
- 3- مقلد، اسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1994.
- 4- السيد، سليم محمد ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
- 5- سعد حقي، توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006 .
- 6- الرمضاني، مازن اسماعيل ، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.
- 7- فهبي، عبد القادر محمد. المدخل الى الاستراتيجية. دار مجدلوي ، عمان، 2006.
- 8- عباس ، محمد الشريف، من وحى نوفمبر (مداخلات وخطب) ، دار الفجر: الجزائر 2005

ب- المقالات

- 1- بن عنتر، عبد النور ، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو/أيار 2018.
- 2- زيفوني رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ: وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 23 تشرين الثاني نوفمبر 2016 .
- 3- حازم الشمري، الرؤية الوطنية في إعادة موقع العراق الإقليمي والدولي، أفاق إستراتيجية ، 2008/6/27
- 4- محمد أحمد، هيفاء ، سداد، مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد الرابع والأربعون (44)، 2010.
- 5- فكرت نامق، عبد الفتاح، المعلومات واتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة نظرية، مجلة قضايا سياسية.

ج- أطروحات

- 1- العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011.

د- محاضرات أكاديمية

1- يخلف، عبد السلام ، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2007/2006.

ه- روابط الانترنت

- 1- بوحنية، قوي ، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، <https://cutt.us/cY3Ou>، (آخر اطلاع: 2019/12/29)
- 2- بلهول، نسيم، تصوّر مستقبلي لرهانات الدفاع الوطني والحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية قومية، على الرابط: <https://bit.ly/359lq3H> (آخر اطلاع: 2020/04/27).
- 3- النجاب، بشير، نظرية الدور ومفهومها، على الرابط: <https://cutt.us/efZxO>، (آخر اطلاع: 2019/12/29)
- 4- قنديل، محمد مختار، محددات السياسة الخارجية : بالتطبيق علي الولايات المتحدة الامريكية والمانيا، على الرابط: <https://bit.ly/2zy5tjV> (آخر اطلاع: 2019/10/27)
- 5- خلاف، مليكة، تكريس معالم جديدة في السياسة الخارجية نشاط حافل للدبلوماسية الجزائرية، على الرابط: <https://bit.ly/2y3ClfF> (آخر اطلاع: 2020/3/26)
- 6- غريب، حكيم، السياسة الخارجية الجزائرية بين الواقع والمأمول، على الرابط: <https://bit.ly/2m8jmb5>، آخر اطلاع (2019/09/09).
- 7- التهديدات الأمنية من المنظور الدبلوماسي: الدبلوماسية الجزائرية كدراسة حالة، على الرابط: <https://cutt.us/j4vAZ>، (آخر اطلاع: 2019/12/31).

ثانيا: باللغة الأجنبية

A- Books

- 1- Fierk Karin M and Jorgensen Knud Erik, Constructing international relations :the next generation, New York, Library of Congress,2001 .
- 2- John G. Stoessinger (2nd ed), Crusaders and Pragmatists: Movers of Modern American Foreign Policy (New York, NY: W. W. Norton, 1985)
- 3- Kolodziej Edward A, Security and international relations ,New York, Cambridge University Press, first edition,2005.

B- Internet links

- 1- Brown Russell C, **The Foreign Policy Triangle: A Schema to Promote Understanding of the Basis for Foreign Policy Decisions** ", Retrieved from: <https://unc.live/2m4Nns9> (last access: (09/09/2019)
- 2- Loreen Hodges, **Making and Implementing Government Decisions**, retrieved from: <https://slideplayer.com/slide/4658903/>, (last access:18/04/2019).

الفهرس

أ- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات	المحاور
	تمهيد	تمهيد
06	الإطار النظري لفهم السياسة الخارجية الجزائرية	المحور الأول
06	السياسة الخارجية كسياسة عامة من نوع خاص	أولا
10	نموذج أندرو سكوت لفهم اتخاذ القرار في السياسة الخارجية	ثانيا
14	الخصائص العامة للسياسة الخارجية	ثالثا
17	تطور السياسة الخارجية الجزائرية والمبادئ القائمة عليها	المحور الثاني
17	نبذة عامة عن تطور السياسة الخارجية الجزائرية	أولا
20	المثلث الاستراتيجي للسياسة الخارجية وتفسير تطور السياسة الخارجية الجزائرية	ثانيا
24	محددات السياسة الخارجية الجزائرية	المحور الثالث
24	المحددات الداخلية	أولا
29	المحددات الخارجية	ثانيا
37	الأمن القومي الجزائري كإطار لفهم لسياسة الخارجية الجزائرية	المحور الرابع
37	موقع الجزائر في الواقع الأمني الدولي والقيمي	أولا
40	الدوائر الجيوسياسية والجيواستراتيجية للأمن القومي الجزائري	ثانيا
45	ثالثا: أبعاد وأدوار العلاقات الأمنية الجزائرية	ثالثا
46	التحديات الأمنية الجديدة من منظور الأمن القومي الجزائري والديبلوماسية الجزائرية	رابعا
52	الواقع الأمني الجديد وضرورات تعديل مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية وسياستها الخارجية	المحور الخامس
52	الهوية الاستراتيجية والأمن القومي الجزائري	أولا

53	العقيدة الأمنية وأدوار الجيش الوطني الشعبي في مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية	ثانيا
59	الخاتمة	الخاتمة
62	قائمة المصادر والمراجع	قائمة المصادر والمراجع

ب- فهرس الأشكال والجداول

الصفحة	الشكل	الرقم
09	دورة عمل النظام السياسي	الشكل رقم (01)
11	عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية لـ "أندرو سكوت"	الشكل رقم (02)
16	إسقاط نموذج أندرو سكوت على السياسة الخارجية الجزائرية"	الشكل رقم (03)
19	تطور السياسة الخارجية "1965-2019"	الشكل رقم (04)
21	مثلث السياسة الخارجية	الشكل رقم (05)
31	محددات السياسة الخارجية	الشكل رقم (06)
39	تطور الإنفاق العسكري في الجزائر	الشكل رقم (07)
44	دوائر الأمن القومي الجزائري	الشكل رقم (08)
49	أبعاد وأدوار العلاقات الأمنية الجزائرية	الشكل رقم (09)